الفصل الثالث عشر

الموارد والتحديات بين الماضى والحاضر فى إريتريا

المحتويات:

١ - مفهوم التنمية الشاملة

٢ - التنمية الاقتصادية في إريتريا قبل التحرير وبعده

٣ - الأستثمار وجلب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية.

obeikandl.com

١ - مفهوم التنمية الشاملة:

بينما انطلقت دول عديدة في قارات العالم أجمعها نحو بناء الذات وحققت على دروب التقدم والتنمية إنجازات هائلة، تمكنها من اللحاق بالعالم المتقدم، وتؤهلها لدخول القرن الحادي والعشرين، فإن إريتريا كانت تعانى من ويلات المواجهة مع إثيوبيا بغية أن تظفر باستقلالها. وفقدت إريتريا الكثير من ثرواتها وأبنائها في الصراع. والآن وقد صارت إريتريا دولة مستقلة، يحق لنا أن نتساءل:

ما هى إمكانيات إريتريا لتحقيق إنجازات مماثلة لإنجازات دول الطفرة فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ولتعديل أوضاعها والتأهب للقرن القادم؟

والحقيقة أن إريتريا وإن كانت تبدأ متأخرة عن الجميع بنحو نصف قرن إلا أنها تستطيع أن تستفيد من تجارب هذه الدول، ولا تبدأ من الصفر، بل تنطلق من حيث انتهوا، وتحقق تنمية شاملة مؤسسة على مبادىء علمية، تحصر الموارد والطاقات والإمكانيات، وتستفيد بها وتوظفها للانطلاق.

يقصد بالتنمية الشاملة استغلال الموارد المتاحة في أية دولة من الدول الأخري أو منطقة من المناطق، استغلالاً أمثل لصالح السكان الذين يعيشون فيها، مع المحافظة علي البيئة الموجودة في الدولة. أما بالنسبة للتنمية الاقتصادية، فإنه يتم التركيز علي الأنشطة الأقتصادية الموجودة، وذلك بواسطة السكان الذين يعيشون فيها ومن أجل ترقية أحوالهم الاقتصادية، وتختلف الأنشطة من منطقة إلي أخرى وفقا لنوعية الموارد

الموجودة بها فهناك مناطق تعتبر الزراعة النشاط الاقتصادى الأساسي الخاص بها: هذا في حين أن حرفة الصيد السمكى تعتبر ذات أهمية كبيرة في منطقة أخرى، أو تكون الصناعة هي الحرفه الأولى بالنسبة لمنطقة ثالثة وهكذا[1].

ولا شك أن للتنمية الاقتصادية مقومات ومعوقات، وتعتبر المواد الخام أو الموارد الطبيعية بصفة عامة مثل التربة والغابات والمعادن والمياه... إلخ ذات أهمية كبيرة في التنمية الاقتصادية، ومن العوامل التي تساهم بقسط كبير في التنمية الاقتصادية البنية الأساسية Infracture أو التحتية سواء النقل والاتصالات أو الطاقة المحركة أو المياه اللازمة، ولا شك فى أن قارة أفريقيا تملك بعض مقومات التنمية الأقتصادية، مثل المواد الخام أو المواد الطبيعية، مثل التربة الجيدة والغابات الكثيفة والحشائش الفسيحة اللازمة للرعى والمياه العذبة الوفيرة، ولكن في نفس الوقت نجد أن القارة الأفريقية تعاني من مشكلات كثيرة تؤدى إلي وجود معوقات للتنمية الاقتصادية منها نقص الخبرة الفنية للعمالة الأفريقية وتدني المستوي التكنولوجي. وضمن هذه العوامل المؤثرة عدم توافر رأس المال اللازم، كما أن مشكلة نقص رأس المال تعكس أيضاً ضعف البنية الأساسية سواء بالنسبة للطرق والسكك الحديدية ووسائل النقل المائي والجوي، وكذلك نقص وسائل الاتصالات بأنواعها المختلفة[2].

---

(١) السعيد إبراهيم البدوى (دكتور) : مشكلة التنمية الأقتصادية في أفريقيا، من أعمال الندوة، الهيئة المصرية العامة، ص ٤١٦ .

(٢) السعيد إبراهيم البدوى (دكتور): نفس المرجع السابق، ص ٤١٧ .

التنمية الإقتصادية في إريتريا قبل التحرير وبعده:

تعتبر إريتريا اليوم من أكثر بلاد العالم فقراً، بينما كانت في إبان نمو الحركة الوطنية في الأربعينات من هذا القرن من أكثر مناطق أفريقيا تقدما، حيث كان لديها قاعدة زراعية وصناعية جيدة وتجارة خارجية نشطة، إلا أن سنوات الحرب الطويلة من أجل الاستقلال، وموجات الجفاف المتعاقبة والسياسات الاستعمارية المجمعة تركت اقتصادها مدمراً، ويحتاج إلي جهود هائلة لإعادة تأهيله يوضح الجدول رقم(١) بعض المؤشرات الاجتماعية الديموجرافية لإريتريا، لعام ١٩٩٢، ومنه نتبين أن نصيب الفرد من الدخل لم يتجاوز في أفضل التقديرات ١٥٠ دولار سنوياً. وهو رقم يضعها ضمن أفقر دول العالم، وتزداد حدة الفقر لدى الغالبية الساحقة من سكان الريف الذين يشكلون ما يزيد عن ٨٠٪ من سكان البلاد[٢].

وهكذا يقدر متوسط العمر المتوقع بنحو ٤٦ سنة، وهى المعدلات المخفقة بالمقاييس الأفريقية، بينما تتدنى بنسبة السكان الذين يحصلون علي المياه النقية إلى الثلث تقريبا. أما الذين تصل إليهم خدمات الصرف

---

(١) انظر الدراسة التى أعدها الدكتور عراقى/ عبد العزيز الشربيني الأستاذ بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة عن سياسات الاقتصاد لإريتريا في عهد الاستقلال وهي بحق دراسة قيمة ، ومفيدة متضمنة بعض الأرقام والبيانات الخاصة ببنك التنمية الدولى وهي أول دراسة اقتصادية تقدم في عهد الاستقلال. ولمزيد من التفاصيل اطلع علي هذه الدراسة التي قدمها الدكتور العراقى في كتاب «إريتريا دراسة مسحية شاملة» أعدها معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٩٦ .

(٢) انظر الجدول رقم (١) .

الصحى فحوالى ١٤/ فقط من مجموع السكان وترتفع معدلات وفيات الأطفال إلي ١٣٥ من الألف، بينما يبلغ عدد السكان لكل طبيب حوالي ٢٨ ألفاً، ومن ناحية التغذية فإن نصيب الفرد من السعرات الحرارية يقدر بحوالى ١٧٥ سعراً يوميًا .

والواقع أن المشكلات السكانية التي خلقتها حرب التحرير الطويلة، كانت أكثر عمقاً: فإلي جانب وفاة نحو أكثر من ١٦٥ ألف شهيد، وإعاقة نحو ٤ ألف نسمة، فإن هناك أعداداً ضخمة (تزيد عن المليون) من اللاجئين في الدول المجاورة يعيش معظمهم في معسكرات إيواء اللاجئين، ولم يعد منهم حتي الآن إلا نسبة ضئيلة بعد الاستقلال[١].

وقد بذلت الحكومة الإريترية عقب التحرير منذ منتصف عام ١٩٩١، جهداً مقدراً في هذا الصدد للتصدى لهذه المشكلات، والعمل علي إعادة بناء وإعمار البلاد حيث وضعت برامج للإنعاش الاقتصادى وإعادة التعمير، تم تمويلها من جانب البنك الدولى وغيره من الجهات والدول المانحة للمساعدات[٢].

---

(١) الصندوق الكويتى للتنمية الإقتصادية العربية - تقرير عن مشروع توسعة محطة كهرباء بلزا: دولة إريتريا (التقرير رقم ٤٠٠ / ٩٤ فبراير ١٩٩٤ ص ٧).

(٢) World Bank, Eritrea! Options and Strategies for growth Vol. 1 - Executive Summary and Main Report (Report 12930 November 1994. P III.

كما شرعت الحكومة في إقامة مؤسسات جديدة فى مجالات الإنتاج والاستثمار والتمويل والتجارة الخارجية، وفي إقامة الهياكل الإدارية اللازمة.

ومهما كانت الاصلاحات الاقتصادية التى قامت بها الحكومة الإريترية إن لم تتبعها إصلاحات ديمقراطية والتي تتناسب مع آمال شعبنا وطموحاته في الديمقراطية، وهى كما أوضحت سابقا مطلب من مطالب الشعب الإريترى، وشرائحه الواعية وهي الضمان الوحيد لصون الوطن وللحفاظ علي مكتسبات شعبنا واستقلاله بُعيداً عن الفردية والاستبداد التي دمرت معظم دول القارة الأفريقية ودول العالم الثالث؛ ذلك أن الاستقلال السياسى إن لم يتبعه استقلال اقتصادى ديمقراطى كامل غير منقوص لا يعنى شيئاً [1].

الثروة الزراعية:

وجدت الزراعة في إريتريا منذ القدم، فتعد إريتريا بلداً زراعياً ورعوياً بالدرجة الأولى، فإن مجموع السكان البالغ عددهم ثلاثة ملايين ونصفًا يعمل ٧٨٪ منهم بالزراعة، وهذا يعنى أن الزراعة هى الحرفة الأساسية للسكان. وتعتبر إريتريا من ناحية البيئة النباتية وانتشار الأصناف، من أكثر بلدان العالم تنوعاً، ويشمل انتاج إريتريا مختلف المحاصيل الحقلية والخضر والفواكه ومنتجات الغابات، ويساعدها في ذلك تعدد الحالات المناخية وتعتبر مناطق أراضى الجاش وسيتيت، المنخفضة بأمطارها الغزيرة والأراضى المنخفضة الغربية، مع فرص تطور الري الهائل

---

(١) محمد عثمان أبو بكر: تاريخ إريتريا المعاصر أرضا وشعبا، ١٩٩٤ ص ٥٨٧.

فيها، والمرتفعات ذات المناخ الممتاز، وسهول هزمو في أكلى غوزاى، ومنطقة ديباروا في المرتفعات الشمالية، والأرض المنخفضة علي الساحل الشرقى، ومنطقة بحرى، حيث تزدهر كافة أنواع المحاصيل، تعتبر كلها مناطق زراعية غنية في إريتريا كما يمكن استغلال أنهر بركة، مأرب، سيتيت، الجاش، كوميلى، حداس، عنسبة، علي قدر وغيرها لتعزز الموارد الزراعية والمحاصيل[١].

وتقدر المساحة الصالحة للزراعة في إريتريا بحوالي ٣,٢ مليون هكتار، تمثل قرابة ٢٦٪ من مساحة البلاد، إلا أن ما يستغل فعلاً للزراعة في الوقت الحالي لا يزيد إلا قليلاً عن ١٠٪ من المساحة القابلة للزراعة[٢]، ويشكل الإنتاج الباقى قرابة ثلاثة أرباع الإنتاج الزراعى، بينما تشكل الغابات نحو ١٦٪ والماشية ٨٪ ولا تستأثر الثروة السمكية إلا بحوالى ١٪ فقط؛ بالرغم مما تتمتع به البلاد من إمكانات كبيرة في هذا المجال[٣].

أهم المحاصيل الزراعية:

وتنتج إريتريا محاصيل متنوعة أهمها الحبوب وطبقا لبيانات عام ١٩٩٢، كان السورغم يمثل ٤٦٪ من إجمالى إنتاج الحبوب يليه الذرة الصفراء (٢١٪) ثم الشعير (١٥٪) وكل من الذرة البيضاء والطاف

---

(١) مصدر سابق، ص ١٥١ .

(٢) هذا هو تقرير وزارة الزراعة الإريترية، إلا أن تقديرات منظمة الأغذية والزراعة وهي أحدث تشير إلي أن المساحة القابلة للزراعة هي في حدود ٢ مليون هكتار فقط أو حوالي ١٧٪ من المساحة الكلية للبلاد: انظر World Bank (Vol. 1) P. 69

(٣) Ibid, PP. 69 - 70 .

٥ . ٤٪ ، كما تنتج الدخان وأنواع البهارات والبقول كالحمص والفول والحلبة والعدس والبطاطس والسمسم والبصل والثوم، والخضروات المتنوعة والحمضيات والفواكه المدارية مثل الليمون والبرتقال والمانجو والموز والألياف النباتية والتبغ والقطن والبن الذي كان يزرع في منحدرات الهضبة الإريترية، وخاصة في منطقة فلفل وجندع ذات المنسوب العالي من مياه الأمطار. عموما، فإن أكثر من ٩٠٪ من الإنتاج يذهب للاستهلاك المعيشي.

وهكذا، فإن القطاع الزراعى حتي الآن ما زال يعانى من آثار الدمار الذي خلفته الحروب وسياسات النظام والاستعمار، فضلا عن نقص المستلزمات الرئيسية وخصوصاً الأسمدة والبذور وآلات الزراعة، نظرا لندرة النقد الأجنبي، يضاف إلي ذلك الآثار السلبية لتدهور البنية الأساسية، ومشكلات مؤسسية أخرى كنظام الملكية والحيازة السائدة[١].

الغابات:

وتغطى الغابات مساحة تقدر بحوالي ١,٥٢٠,٠٠٠ هكتار أي بنحو ٥٪ من مساحة إريتريا، وتعتبر الغابات، في إريتريا من أهم مصادر الثروة الطبيعية، فهى توفر العلف للماشية وأخشاب البناء والحطب والفحم واللبان وتكون حماية ضد الرياح، كما تحافظ علي التربة من التعرية والانجراف، وإذا ما نسقت الأشجار فإن ذلك يجعل الغابات مصدراً هاما من مصادر الدخل. وإريتريا من الأماكن النادرة في العالم التي تنبت فيها (أشجار الدوم) وهى أشجار لها قيمة اقتصادية في إريتريا وكانت تعطى المواد الأولية لصناعة الأزرار المحلية والصرف والكحول وزيت الصابون وعلف الماشية، قبل الاستقلال[٢]، ويحصل من

---

(١) الدكتور عراقى: مرجع سابق، ص ٢٥٥ .

(٢) بحث للمؤلف: عن جغرافية إريتريا غير منشور .

تحت قشرة الثمرة علي حامض التنيك بكميات تجارية تستخدم في صناعة دبغ الجلود، كما تستخدم القشرة الخارجية للثمرة للقوة ويصنع من أوراق شجرة الدوم الحبال[1]، ويكثر انتشار هذه الأشجار في بركة والجاش في الأراضى المنخفضة، كما تكثر في الأراضى المرتفعة في منطقة كرن، وهناك أشجار «أوفربيا» أو «كاندبلابرا» في الهضبة والمرتفعات الشمالية، والتي كانت تصنع منها عيدان الكبريت، وأشجار بوسد «اليابابا بيريتارا» فى المرتفعات الشمالية والجاش وسيتيت التي كان يستخرج منها نوع من البخور التجارية «اللبان» وأشجار «الاكاسيا» المتنوعة التي يستخرج منها الصمغ العربى. كما يصنع من الأخشاب بعض الأوانى ينحتونها بأدوات بدائية وتسمي هذه الأوانى «الطيشو»[2]. وقد حافظ الايطاليون علي غابات إريتريا، فترة حكمهم لها وكونوا حرسا خاصاً لها.

الثروة الحيوانية:

تشكل الثروة الحيوانية مصدراً هاماً لثروة إريتريا وهي تعد من المصادر الرئيسية للإقتصاد الإريترى، إذ أن الرعى وتملك الماشية حرفة تمارسها جماهير كثيرة من سكان إريتريا منذ القدم، نظرا لتوافر المراعي الطبيعية التي تغطي نحو ٧٥٪ من مساحة إريتريا وينتقل الرعاة بقطعانهم بين المناطق المختلفة تبعا لاختلاف فصول الأمطار، بحثا عن المراعى الخصبة، ويملك الشعب الإريترى عدة ملايين من الأبقار والأغنام، وهي من العربي؛ العرضى والبركاوي بالنسبة للأبقار إلي جانب الماعز

---

(١) محمد عثمان بكر: مرجع سابق، ص ١٥٣ .

(٢) الطيشو: هي عبارة عن إناء يستخدم للأكل وخاصة الأكلات الوطنية.

والضأن من الأغنام والإبل، فهما من ذوات السنام الواحدة، وكانت الثروة الحيوانية تبلغ حوالى عشرة ملايين رأس من الغنم والبقر والإبل [1] وكانت تجد العناية والاهتمام، وقد أنشئ لها منذ عام ١٩٠٥ مركز للأبحاث البيطرية وكان من أكفأ المراكز البيطرية فى أفريقيا في عهد إيطاليا وبريطانيا، إلي أن أهملت هذه المراكز عقب الاحتلال الإثيوبى المدمر ولابد أن تتولى الحكومة العناية بهذا الأمر قدر المستطاع. من أجل تنمية هذه الثروة والتي تعد من الثروات القومية نظراً لأهميتها، والجمال كان لها اهتمامها من جانب الشعب الإريترى منذ القدم، وكانت تستخدم لأغراض نقل الأمتعة في الريف الإريترى، وفي عهد حرب التحرير لعب الجمل دوراً أساسياً ورئيسياً في خدمة الثورة وأخذ نصيبه من الإبادة التي تعرض لها الشعب الإريترى في أيام المقاومة ضد الأحتلال الأثيوبى ولهذا جعلته الدوله الإريترية بعد الاستقلال شعارا لها.

عموماً فإن الإنتاج الحيوانى بصفة عامة، يتركز في المنطقة الجنوبية الشرقية، فهو بلا شك يسهم بقدر ملموس فى حصيلة الصرف الأجنبى من خلال صادرات الجلود والحيوانات الحية، وتصدير اللحوم المذبوحه

الثروة البحرية:

يشكل الساحل الإريترى الذي يفوق الألف كم، وكذلك أرخبيل دهلك مستقبلاً زاهراً للصناعة البحرية.

فقد ازدهرت في الماضى مصانع تعليب الأسماك، ومنتجات بحرية

---

(١) نفس مرجع السابق، ص ١٥٤ .

أخرى علي نحو ممتاز بشكل عام، فإن البحر الأحمر هو أحد المناطق الغنية بالموارد الطبيعية ذات الإمكانات الاقتصادية الهائله لإريتريا. فكان البحر الأحمر المصدر الرئيسي لثروة إريتريا من الأسماك، وتمتلك ثروة بحرية هائلة منها الأصداف والمرجان والقواقع والإسفنج واللؤلؤ، والملح بجانب الثروة المعدنية التي تربض في قاع البحار في الشاطئ الإريتري، وإن استغلال هذه الثروة يعطى دخلاً مهماً يساعد في تدعيم الاقتصاد الوطنى.

الثروة المعدنية منذ العصور القديمة في إريتريا:

عرفت أراضى إريتريا منذ القدم بكثرة معادنها، وفي أدوليس[1] كان ازدهار صناعة صهر الحديد والنحاس والذهب، وكانت المناجم المجاورة في هضبة قوحيتو وجبال قدم المصدر الأساسي.

وفي العصور الوسطى، اشتهرت جزيرة دهلك التي كانت بها سلطنه إسلامية غنية مزدهرة محليا، أما شمال إريتريا فقد عرف عهد ممالك ألبيجة في العصورالوسطى، الصراع بين عدد من القوى العربية والبيجاوية حول استغلال مناجم الذهب والحديد والنحاس والفضة وغيرها.

---

(١) أدوليس: مرفأ قديم يقع فى الساحل الإريترى أنشأه البطالمة، بالقرب من مدينة زولا الحالية في القرن الأول بعد الميلاد حيث تطور بمرور الزمن ليصبح ممراً، لتنفذ منه الحضارة السامية والبونانية والمصرية والرومانية إلي داخل إريتريا والمناطق المجاورة ولقد أصبح فيما بعد مركزاً للتجارة العالمية. ومدينة أودليس عريقة في القدم، وقد عرفها العرب قبل بطليموس باسم عدولى «وباللهجة المحلية التجرى» «عزولى» باللهجة العفرية المحلية أيضاً أطلق عليها عدل نسبة إلي البحر وكانت كلمة عدولية تطلق علي السفن التي كانت يتم صنعها في ميناء أدوليس القديم، وكان هذا الميناء معبرا لكثير من الهجرات القديمة. إلي البر الإريترى وقد اشتهر الميناء وازدهر في عهد «بطليموس فيلادلفوس» أحد ملوك البطالمة اليونانيين، الذين حكموا مصر بعد إن انقسمت إمبراطورية الإسكندر الأكبر، وكان المجتمع العدولى منظما، يعيش آمنا وكانت عدولية واسعة ذات مبان جملية، تركزت فيها المعابد والحمامات، ولعل اطلال عدولى الآن خير شاهد علي حضارة الساحل الإريترى في القرون القديمة. ولمزيد من التفاصيل، انظر كتاب «تاريخ إريتريا أرضا وشعبا» للمؤلف، ص ١٠٦ - ١١٣ .

وبالرغم من أنه لم يجر مسح شامل للمعادن في اريتريا حتى الآن بسبب ظروف الحرب والصراعات التي كانت قائمة. فإن الدراسات الأولية والحقائق الملموسة تشير إلي وجود مخزونات كبيرة من المواد الخام بكميات تجارية.

وتشمل المكتشفات المعدنية، النحاس في مناطق عديدة، كذلك الفضة والأملاح المعدنية والرخام والبترول والنيكل والمنجنيز والمغنسيوم والبوتاسيوم وسليكات الألومنيوم وغيرها، فالدلائل المتوفرة تدل على أن إمكانات المعادن ليست قليلة فتشير المعلومات إلي وجود.

الذهب : في أربع مناطق رئيسية وهي وادي عنسبة أو كرن وهضبة الحماسين في إقليم أسمرا ووادى جعال Gaala جنوب أسمرا ووادي الجاش وبارنتو.

الحديد: يوجد الحديد في عدة أماكن علي الهضبة وجبال قدم، وسفوح التلال خلف مصوع تجاه حرقيقو.

الأملاح: توجد كميات كبيرة من أملاح الصوديوم في المناطق الجنوبية للسهل الساحلى عند بردولى Bardoli، وفي شبه جزيرة بورى ورامودى Ramodi بالقرب من مدينة طيعو Tio أما الآن فهى المصدر الرئيسي للأملاح سواء للاستهلاك المحلي أو التصدير [1].

وكانت تستخرج الميكا من جبال قدم وسلكى Silike جنوب حريقيقو، وقد وجد الزبرجد في جبال قدم والكاولين Kaolin في عدة أماكن في أقليم الحماسين والرخام في عدى نبو Adi Nevu في إقليم سراى.

(١) نفس المصدر السابق، ص ١٥٩

البترول : قبل الاستقلال:

لقد قيل الكثير عن وجود البترول في سواحل البحر الأحمر الإريترى وقد عثر الإيطاليون في خلال السنوات العشر الأخيرة من احتلالهم لإريتريا علي البترول، فى جزر «دهلك» شرقى ساحل ميناء مصوع، ولكن ظروف الحرب العالمية الثانية أوقفت عمليات التنقيب بعد أن بدءوا بالحفر، ولم تقدم أي تقارير بشكل علمى عن نتائج تلك الحفريات، وربما استولت عليها إثيوبيا في ذلك الوقت. وسواحل إريتريا من المناطق التي تلائم ظروف وجود بترول، وقد ثبت وجود رواسب العهد الميوسينى في الساحل الشمالى لميناء مصوع، كما أوضحت الخرائط التي وضعها الجيولوجيون الإيطاليون إمكانية وجود البترول في المنطقة الواقعة حول مصوع والممتدة إلي شبه جزيرة بوري.

وفي داخل المياه الإقليمية من خليج دهلك، وفي سنة ١٩٥٨ ظهرت بوادر البترول في أم بيرمى بإقليم سمهر في منطقة شمال مصوع، ولكن نظراً لعدم الاستقرار السياسى توقف البحث عن البترول.

تنشيط قطاع البترول بعد الاستقلال:

يعود التنقيب عن البترول في إريتريا كما ذكرت إلي عام ١٩٦٠. إلا أن هذا النشاط توقف بسبب الحرب وعدم الاستقرار وبعد الاستقلال عاودت الشركات نشاطها، وحيث كانت في الميدان شركة British Petroleum وشركة أمكو Amoco أمريكية Intrenational Petroleum Corporation of Canada) الكندية ألغي امتياز التنقيب للشركة الأولى التي كانت تقوم بأعمال التنقيب بمقتضى عقد مع النظام الإثيوبى السابق،

ولم يبقي في هذا المجال إلا الشركات الأخريات، حيث تملك Amoco حقوق التنقيب في مساحة قدرها ٣١ ألف كم٢ في إقليم دنكاليا، حيث تزداد الأحتمالات بوجود احتياطات جيدة من البترول والغاز الطبيعى تحت مياه الساحل الإريترى[١]، وهكذا وفي أواخر عام ١٩٩٣ أصدرت الحكومة مرسوما جديداً لتنظيم قطاع البترول، استهدفت من ورائه تشجيع الاستثمار في هذا القطاع وقد قدم المرسوم شروطاً تتسم بالتساهل والتحرر، ولذلك رحبت به العديد من الشركات العالمية المرموقه في مجالات التنقيب والتوزيع[٢].

الصناعة قبل التحرير:

اشتهر الإريتريون منذ القدم بصناعة السيوف والرماح وأسنتها الحادة القاتلة، وقد نسب العرب قبل الإسلام السيف الجيد الصنع إلي السمهر فكان يقال: «سمهر العوالق». إن توافر المواد الأولية اللازمة للتصنيع، كان أبرز العوامل المشجعة لقيام عدة صناعات في إريتريا مقدمة علي الخامات المحلية ومن ذلك مصانع الإسمنت والطوب والزجاج لأغراض مختلفة والثقاب والورق ومنتجات الألياف النباتية والأكياس وحلج القطن وغزله والخزف والزجاج والزرابر ومنتجات الألبان والصابون والعطور والزيوت والكحول والبيرة ودبغ الجلود والأخشاب والمسامير ولف السجاير واستخراج الملح والهواء المضغوط «الأكسجين» وأكسيد الكبريت وحفظ اللحوم وتعليب الأسماك وتعبئة الخضروات وتوليد الكهرباء

---

(١) Africa: south of the sahara, Op. cit; P. 370 .

(٢) مصدر سابق، ص ٢٦٠ .

والبلاستيك. كل هذه الصناعات كانت متواجدة في إريتريا قبل الاحتلال الإثيوبي لها، الذي أدى إلي تدميرها، والبعض الآخر نقلته سلطات الاحتلال إلي أديس أبابا ويرجع قيام الصناعة في إريتريا إلي عام ١٩٠٥، عندما أصبحت ملاحة مصوع ثم في عصب حيث بلغ الإنتاج في عام ١٩٢٧، أكثر من مليون ونصف كنتال صدر كله إلي اليابان والهند.

ثم أنشيء مصنع للسجائر في العاصمة أسمرا سنة ١٩٢٧. وقد ابتدأ التوسع الصناعى في إريتريا سنة ١٩٤٧، وبلغ عدد المنشآت الصناعية حتي سنة ١٩٥٢، ٢٤ مؤسسة أضيف إليها شركات أخري سنة ١٩٥٧ منها ٢٢ مؤسسة في العاصمة أسمرا فقط وشركتان في مصوع وأخرى في كرن.

الصناعة في عهد الإستقلال من عام ١٩٩١:

كما ذكرنا، شهدت فترة حرب التحرير تدمير الجانب الأكبر من القاعدة الصناعية في إريتريا عند التحرير عام ١٩٩١، وكانت المصانع التي ما زالت تعمل تمثل قرابة ٤٠٪ فقط من مصانع القطاع العام القائمة، وهذه كانت تعمل بحوالى ثلث طاقتها الإنتاجية [١].

وتتركز الصناعات القائمة في إريتريا، كما أوضح الدكتور «العراقى»، حول إنتاج بعض المواد الغذائية كالمعلبات والمشروبات، وبعض السلع الاستهلاكية كالمنسوجات، والمنتجات الجلدية، والزجاج وبعض المواد الكيماوية والأدوات المعدنية، وكذلك الإسمنت والبلاط، إلا أن إريتريا تملك فضلاً عن ذلك صناعة استراتيجية مهمة، هي صناعة تكرير البترول

(١) الدكتور عراقى مرجع سابق، ص ٢٥٥ .

التي تواجه احتياجات كل من إريتريا وإثيوبيا من المنتجات البترولية، ويقوم بالنشاط الصناعى مجموعة من المنشآت العامة والخاصة وقد بلغ عدد المنشآت العامة عام ١٩٩٣، ٤٢ منشأة غالبيتها متوسطة الحجم، وتنتج قرابة ٨٥٪ من قيمة الناتج الصناعى، وقد بلغ متوسط عدد العاملين في منشآت القطاع العام حوالى ٢٥٠ فرداً للمنشأة، بينما بلغ متوسط رأسمال المنشأة حوالي ٢,٢ مليون بر طبقا لإحصاءات عام ١٩٩٣، ويتركز ٣٨ من تلك المنشآت في مدينة أسمرا.

أما المنشآت الخاصة، فقد بلغ عددها طبقا لنفس الإحصاءات ٨٩٠ منشأة - ٥٨٠ منها فقط كانت تعمل في ذلك الحين (نهاية ١٩٩٣)، وتقع كلها ضمن الصناعات الصغيرة والحرفية التي يبلغ متوسط عدد العاملين بمنشآتها حوالي ٦ أفراد وتستخدم رأسمال ضئيل للغاية يبلغ حوالي ٩٠ ألف بر فقط للمنشأة في المتوسط، ويتركز حوالي ٥٥٪ من هذه المنشآت في العاصمة أسمرا [١].

وبالرغم من المشكلات المعقدة التي يواجهها القطاع الصناعى في إريتريا من نقص المستلزمات وارتفاع تكلفتها، ونقص الطاقة الكهربائية، وندرة العمالة الماهرة ومنافسة البدائل المستوردة - فإن القطاع شهد تحسنا بعد الاستقلال، نتيجة لجهود الحكومة في مجال إعادة تأهليه, الأمر الذي يظهر إلي حد ما في زيادة الإنتاج وتحسن استخدام الطاقة الانتاجية, كما

---

(١) مصدر البيانات حتي ٣٠ / ٩ / ١٩٩٣ . World Bank (Vol 1), P. 48.

يتضح من الجدول رقم (٣)[١] الذي يعطي صورة عامة لتطور القطاع الصناعى حتي عام ١٩٩٤ .

التجارة والمواصلات قبل التحرير وبعده:

كانت إريتريا تصدر الكثير من سلعها إلي الخارج كالاسمنت والكبريت واللؤلؤ والمرجان والجلود والملح وغيرها ، فكان الملح يصدر إلى الشرق الأقصى والكونغو كما كانت تصدر الزيوت إلي هولندا ، والأسماك والأزرار والسجق واللحوم المحفوظة إلي بريطانيا والدول الأوربية الأخرى مثل إيطاليا ، وحبال الألياف النباتية والذرة والفواكه وخاصة الموز إلي الخارج.

وكانت تجارة إريتريا تخدمها شبكة رائعة من الطرق والمواصلات، ولم تعرف الأقاليم الإريترية في تاريخها صعوبة الاتصال بين أجزائها وكذلك الاتصال بالعالم الخارجي، سواء أكان بالنسبة للأشخاص أم تصريف حركة التجارة، وكان الإيطاليون أثناء احتلالهم البلاد قد اهتموا بإعداد شبكه من المواصلات البرية فعبّدوا الكثير من الطرق للسيارات وأنشأوا خطا حديديا ، وخطا آخر (تلفريك معلق) من مصوع إلي العاصمة أسمرا ، وكانت تمتد الطرق المعدة إلي ٣٠١٦ كم، والسكة الحديد يبلغ طولها ٣٦١ كم مخترقة ٣٥ نفقا في الهضبة الإريترية ومنحدراتها عبر الطريق الذي يربط بين مصوع وأسمرا وكرن وأغردات.

وأما شبكة طرق السيارات التي أنشأها الإيطاليون في إريتريا ، فقد وصفت بأنها عمل هندسى، بالإضافة إلي ذلك هناك طرق يبلغ طولها

---

١) انظر الجدول رقم (٣).

حوالي ١٤٠٠ ميل من الطرق الثانوية والدروب. وكان يمر بميناءى مصوع وعصب ما يتراوح بين ٥٠٪ و ٦٠٪ من صادرات إثيوبيا وارداتها.

وتعتبر مصوع جغرافيا المنفذ الطبيعى للبذور الرئيسية والذرة والفواكه والجلود من المناطق الغربية والمرتفعات الإريترية وشمال إثيوبيا (إقليم تجري)، وأما عصب فموقعها مناسب لتصدير الملح والقمح والذرة من الأجزاء الوسطى والجنوبية من إثيوبيا [١].

ومجمل القول: أن التجارة الخارجية تلعب دوراً مهماً في الاقتصاد الإريتري، حيث تعتمد إريتريا اعتماداً كلياً علي العالم الخارجي في سد احتياجاتها من السلع الإستهلاكية الضرورية، والآلات والتجهيزات ومعدات النقل اللازمة. وما زالت إثيوبيا حتي الآن الشريك التجارى الرئيسي لإريتريا وإن كانت أهميتها أوضح كثيراً فى جانب الصادرات «حيث تستحوذ علي أكثر من ٦٠٪ من صادرات إريتريا»، وتمر تجارة إثيوبيا الخارجية عبر ميناءى عصب ومصوع دون أية رسوم سيادية إريترية عدا رسوم الميناء ورسوم الشحن. وتصدر إريتريا إلي إثيوبيا المنسوجات والأحذية وبعض الأدوات المنزلية والملح والمشروبات، بينما تستورد إريتريا من إثيوبيا بعض المواد الأستهلاكية والمنتجات البترولية.

صادرات إريتريا إلى الدول الأخرى:

ووفق البيانات الصادرة لعام ١٩٩٤، تمثل صادرات إريتريا إلي الدول المجاورة السمسم إلي مصر، والجلود إلي إيطاليا، والحيوانات الحية (إلى السعودية) وكمية ضئيلة من الأسماك. أما واردات إريتريا فهى

---

(١) انظر: كتاب تاريخ إريتريا أرضاً وشعباً للمؤلف.

تأتي بصفة رئيسية من دول الخليج والسعودية، والدول الأوربية «إيطاليا وألمانيا». وقد شكلت واردات الآلات ووسائل النقل حوالي ٤٠٪ من واردات إريتريا عام ١٩٩٤، بينما استأثرت المواد المصنعة بنحو ٣٠٪ نظرا للظروف المرحلية التي تمر بها البلاد.

ويشكل السودان العمق الاستراتيجي للتجارة مع إريتريا وتشمل الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير أيضاً، وهذا من خلال البيانات الصادرة في سجلات وزارة التجارة والاقتصاد في إريتريا.

وقد سجل الميزان التجاري الإريترى عجزاً مستمراً خلال السنوات الثلاث، ١٩٩٢ - ١٩٩٤، بالإضافة إلى التقديرات الأولية لخبراء صندوق النقد الدولى، إلا أن العجز اتخذ اتجاها إلي الانخفاض، كما يبين الجدول رقم (٤)[١] وقد شمل هذا العجز كلاً من المعاملات بالبر (مع إثيوبيا) والمعاملات بغير البر.

إلا أن العجز التجارى في جانب البر لم يمثل إلا جزءاً ضئيلا من العجز التجارى الكلى خلال السنوات الثلاث، والجدير بالذكر أن إريتريا أتخذت سياسة التخلى التدرجى من البر الإثيوبى، وذلك بعد أن أعلنت استخدام العملة الخاصة بها أسمتها «نفقه» وهي من فئة ٥ - ١٠ - ٥٠ - ١٠٠ وحده وما يعادل براً في سوق المعاملات.

---

(١) انظر الجدول رقم (٤).

إعادة بناء الإقتصاد الوطنى بعد التحرير:

مما لا شك فيه أن الحكومة الإريترية قد شرعت عقب التحرير في اتخاذ سلسلة من الإجراءات عاجلة؛ لإعادة بناء الاقتصاد الوطنى، وقد أظهرت الحكومة التزاما قويا بهذا الهدف، ولقد حققت تقدماً ملحوظا في مجالات عديدة خلال السنوات القليلة الماضية، وقد تشعبت جهود الدولة خلال هذه الفتره في اتجاهات عديدة، في مقدمتها إقامة مؤسسة جديدة تقوم علي تخطيط وتنفيذ عملية الإصلاح في شتى القطاعات، واعادة تنظيم وهيكلة المؤسسات العامه وإصدار التشريعات المنظمة لمختلف الأنشطة، وخصوصاً الاستثمار المحلي والأجنبي وحيازة الأرض والتجارة الخارجية والصرف الأجنبي، والضرائب والنقد والائتمان. وعلي الصعيد الخارجى فقد بدأت إريتريا توثق صلاتها بالمجتمع الدولى، وخصوصاً الدول والمؤسسات المانحه للمساعدات الدولية، وقد انضمت إلي عقود كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى في يوليو ١٩٩٤ .

كما انضمت إلى السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية (Comesa)، ولمجموعة دول أفريقا والكاريبي والمحيط الهادي (ACP) أعضاء اتفاقية لومس مع الاتحاد الأوربى، هذا وما زال الاقتصاد الإريتري في بدايته يحتاج إلي العناية والتنشيط والحماية من جانب الحكومة.

إن تطور الاقتصاد الوطنى ورفع مستوى حياة الشعب في كافة النواحي من الأمور الهامة الضرورية، و تقتضي السير عن طريق وفق مبدأ التخطيط الأقتصادي والأجتماعى الشامل القائم علي جرد ومسح الموارد الطبيعية والبشرية والتمويلية لبلادنا، وتوفير المستلزمات الضرورية

للتنمية، وتشجيع القطاع الخاص والعمل من أجل تصنيع البلاد بالصناعات الثقيلة والخفيفة علي ضوء نتائج مسح الثروة المعدنية، والاهتمام بصناعة النفط والكبريت، والسعى من أجل كهربة البلاد، واتخاذ ما يلزم لازدهار الصناعة الوطنية وحمايتها من المزاحمة الأجنبية، وتشجيع استثمار الرأسمال الوطنى والأجنبى في الصناعات مع مراعاة مصلحة المستهلكين وتطوير صناعاتنا الوطنية .. والعمل من أجل تنمية وازدهار الصناعات، الزراعية التي من شأنها تنشيط الإنتاج وتنويعه بما يتفق ومصلحة التنمية للقطاعين الصناعى والزراعى معاً، التي من شأنها تنشيط الإنتاج وتنويعه.

و من التحديات التي تواجه الحكومة الإريترية ، البطالة:

لذلك، فإن القضاء علي البطاله جذريا وتشريع القوانين من قبل الدولة لضمان مصالح العمال والمستخدمين عن طريق تحديد الحد الأدنى للأجور بشكل يضمن معيشة العامل وعائلته عيشة لائقة، وتحديد ساعات العمل، ومنع تشغيل الأحداث، وتشريع القوانين اللازمة للتقاعد والضمان الاجتماعى الشامل، وضمان الحريات النقابية، وزيادة المدارس الصناعية لرفع مستوى التكنيك للعمال، من الأمور الهامة.

و من التحديات فى المجال الاقتصادى أيضاً:

العمل على تنظيم الشئون المالية بشكل يهدف إلى الاقتصاد فى المصروفات وتوفير الأموال الكافية للمشاريع الإنتاجية، مع مراعاة التوازن بين المصروفات والواردات.

إيجاد نظام عادل للضرائب يعتمد على الضرائب المباشرة

والتصاعدية على الدخل والإرث، وتخفيف الضرائب غير المباشرة التى يقع عبؤها على الطبقات الكادحة.

الأستثمار وتطوير نظام المصارف الإريترية وذلك بزيادة رؤوس أموالها وفتح الفروع الكافية وزيادة التسهيلات المصرفية، لكى تلعب دورها فى ازدهار الاقتصاد الوطنى مع السماح للأستثمار الأجنبى وخاصة فى مجال البنوك .ويجب أن تكون السوق الحرة والمواجهة إذا لزم الأمر، لتحقيق مبدأ المنافسة الحرة وليقوم محل الكفاية والعدل، بما يحول دون الاستغلال ويؤدى إلى تقريب الفوارق بين الدخول، ويحمى الكسب المشروع ويكفل عدالة توزيع الأعباء والتكاليف العامة [١].

وأول التحديات التى تواجه إريتريا الدولة، هى إعادة بناء المرافق التى دمرتها الحرب وتوفير السلع الأساسية للحياة اليومية للمواطنين، حيث توجد أزمات فى الإسكان والأسعار الفلكية التى وصلت إليها عمليات شراء واستئجار المساكن، حيث يتراوح إيجار الشقة المتوسطة فى أسمرا بين ٢٠٠٠، ٣٠٠٠ بر، بينما متوسط دخل المواطن لا يزيد على ١٢٠٠ بر شهرياً برغم أن الحكومة شرعت فى بناء مشروع سكنى ضخم بالعاصمة بخبرة أجنبية لتخفيف الأزمة، كما سارعت الحكومة فى بناء العديد من السدود الصغيرة وحفر الآبار وقنوات الرى لتوفير المياه للزراعة وتزويدهم بالمعدات والقروض وإقامة المزارع التجريبية وبناء محطات الكهرباء وغيرها [٢].

---

(١) مشروع الدستور الإريتري المقترح المادة ٣، ص ٢٨ .

(٢) عطية عيسوى: إريتريا التحديات والأسباب ، جريدة الأهرام ١٩٩٧/٣/٤.

الإستثمار وجلب رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية:

تشجيع الاستثمار المحلى والأجنبى من الأمور الهامه لتقدم الاقتصاد الوطنى فى إريتريا، فهو يعد عاملاً جوهريًا فى تنمية الإنتاج المحلى وزيادة فرص العمال وتحسين القدرة التصديريه للبلاد، ومما لا شك فيه أن الحكومة الإريترية كانت على اقتناع كامل بأن ذلك الهدف الجوهرى يتطلب توفير مناخ ملائم لجذب الاستثمارات الخاصة. ومن أهم عناصر هذا المناخ كما هو معروف وجود سياسات ملائمة ومستقرة تعمل على توفير الحوافز الكافيه لهذه الاستثمارات، ومن أهمها الحوافز المالية المغرية، ونظام متحرر للصرف الأجنبى والتجارة الخارجية، وتحرير الأسواق، وتبسيط الإجراءات البيروقراطية، وإزالة المعوقات الإدارية أمام المستثمرين[1].

وقد نص القانون على أن جميع مجالات النشاط الاقتصادى فى إريتريا، تعتبر مفتوحة أمام جميع المستثمرين الوطنيين والأجانب، بل أجاز للأجانب تملك كامل رأسمال مشروعاتهم.

وتضمن عددا من الحوافز للمستثمرين فى صورة إعفاءات وتخفيضات ضريبية، وتيسيرات فى الحصول على التراخيص، وتسهيلات فى تحويل رؤوس الأموال والأرباح إلى الخارج وهكذا فى إطار القانون الجديد والتنظيمات الأخرى فى مجالات الضرائب والائتمان المصرفى، أصبحت الاستثمارات الجديدة تتمتع بعدد من الحوافز المالية وتحتاج إلى

---

(١) مصدر سابق، ص ٢٦١ .

المزيد من التشجيع من الحكومة، ويشير الدكتور «العراقى» فى بحثه عن الاستثمار قائلاً: «وأيا كان الأمر، فلا يخفى أن مثل هذه الحوافز وغيرها ليس إلا جانباً واحدا من مقومات تشجيع الاستثمارات الخاصة، وأن هناك جوانب أخرى قد تكون أكثر أهمية، وفى مقدمتها إزالة الاختناقات والعقبات التى تهدد الاستثمارات الجديدة، مثل نقص مصادر الطاقة وضعف البنية الأساسية، وندرة المهارات الفنية، والغموض الناجم عن التشريعات الجديدة كمرسوم الأرض السابق الإشارة إليه، وهى أمور تحتاج إلى مزيد من الوقت والجهد» [1].

ومهما يكن من الأمر، فإن لبرامج التنمية الأقتصادية دوراً أساسياً فى تحقيق التغيير الهيكلى، فهى الكفيلة برفع مستوى العيش وبفتح سبل الإرتقاء فى وجه الطبقة الدنيا الفقيرة، وتسيير مرونة الانسياب والصعاب بين فئات المجتمع.

---

(١) الدكتور عراقى مرجع سابق، ص ٢٦٢ .

obeikandl.com

الخاتمة

إذا ما ألقينا نظرة سريعة علي عموم القارة الأفريقية، نجد أنها تعيش اليوم في صراعات مختلفة متداخلة، تتعلق بعملية تحول كبرى من مجتمع المؤسسة الطبيعية «القبيلة» إلي مجتمع المؤسسة العقلانية، ونقطة الحرج في عملية التحول هذه هي كونها تتم «ربما» بتواتر سريع وعلي مدى واسع جدا، وذلك لأن دوافع الانتقال وبواعثه ليست نابعة فقط من جوف المجتمع بفعل تطور داخلي كما حدث في أوروبا، بل إنه انتقال أو تحول يتم تحت ضغوط حضارية عالمية أغرقت العالم بمنجزاتها وإغراءاتها وآلياتها؛ ففرضت نفسها كحضارة للعصر كله وكتتويج للمراحل السابقة من التاريخ البشري.

ومن هنا تبدو الديمقراطية عملية تاريخية، إنها وحدها القادرة علي مَأسَسة (جعلها ذات أساس) وقولبة عملية التحول الكبرى هذه، إن التعبير الديمقراطي الحر والاعتراف بالاختلاف والتغاير، هي الشروط الضرورية التي تضمن أو علي الأقل تساعد علي تصريف الحركة والصراع داخل عملية التحول تلك تصريفا سليما، وبالتالي تفسح المجال لقيام مؤسسات المجتمع المدني من أحزاب وجمعيات ونقابات ومجالس منتخبة، وهي المؤسسات التي تؤطر الصراع والحركة والتحول داخل المجتمع في اتجاه التقدم التاريخي، ونحن عندما نؤكد من خلال كتابنا هذا علي

الديمقراطية كضرورة تاريخية، فلأننا لا نرى بديلا عنها في ظل عملية التحول الكبرى التي تعم المنطقة سوى الإحباط والفوضى المؤديين إلي الحرب الأهلية، والحروب الأهلية كما نعلم لا تفرز بديلاً ولا ينتصر طرف انتصارا تاريخيا، يقفز بالمجتمع خطوات إلي الأمام، بل بالعكس فالحروب الأهلية تنتهى دوما إلي نتيجة واحدة هي هزيمة جميع الأطراف، وليس غير الديمقراطية بديل تاريخي لمثل تلك الهزيمة، بمعنى آخر الديمقراطية اليوم ليست موضوعا للتاريخ، بل هي قبل ذلك وبعده ضرورة من ضرورات عصرنا، إنها مقوم ضرورى لإنسان هذا العصر، هذا الإنسان الذي لم يعد مجرد فرد بل مواطن يتحدد كيانه بجملة من الحقوق هي الحقوق الديمقراطية فضلا عن حق الحرية، حرية التعبير والاجتماع إنشاء الأحزاب والنقابات والجمعيات، والحق في التعليم والعمل والحق في المساواة، مع تكافؤ الفرص السياسية والاقتصادية إلي غيرها.

خلاصة القول أن الديمقراطية ينبغى أن ينظر إليها لا من إمكانية ممارستها في هذا المجتمع أو ذاك، بل من ضرورة إرساء أسسها وإقرار آلياتها والعمل بها بوصفها الإطار الضرورى لتمكين أفراد الشعب من ممارسة حقوق المواطنة من جهة، وتمكين الحاكمين من الشرعية الحقيقية التي تبرر حكمهم من جهة أخري.

إن الديمقراطية هي مطلب مركزى من مطالب شعبنا وشرائحه الواعية في إريتريا، وهي الضمانة الوحيدة لصون الوطن وللحفاظ علي مكتسباته واستقلاله ومستقبله، بعيدا عن الفردية والاستبداد التي دمرت معظم دول

القارة الأفريقية ودول العالم الثالث .. عموما ومن المعروف أن الاستقلال في حد ذاته لا يمثل غاية إن لم يتبعه استقلال ثقافى واقتصادى وديمقراطية كاملة غير منقوصة ولا يعنى شيئا، فكثير من دول العالم الثالث استقلت وسبقتنا إلي الحرية بسنوات طوال، إلا أنها وكنتيجة لغياب الديمقراطية لا تزال أسيرة الانقلابات والانقلابات المضادة والديون والحروب الأهلية والجفاف والمجاعات، حتي غدت الانقلابات والانقلابات المضادة جدلية أفريقية وهي جدلية خطيرة كما تعلمون؛ لكونها راوحت مكانها. وعلينا جميعاً أن نتوخى الموضوعية والحيطة والحذر ونعمل في اتجاه إقامة كافة الآليات اللازمة لإنجاز الأطر الديمقراطية، التي تمكننا من الحفاظ علي مكتسباتنا والانطلاق بوطننا والشعب إلي رحاب القرن الحادي والعشرين، حيث تتبارى شعوب ودول العالم. وما يحدث في الصومال الشقيق وأنجولا ورواندا ونيجيريا والجزائر وغيرها من دول القارة، خير دليل وأكبر شاهد علي أهمية الديمقراطية وكونها المخرج الوحيد للإصلاح الاقتصادي والثقافى والاستقرار السياسى وللحفاظ علي وحدة الشعب والوطن، ولتحقيق كل هذا علينا أن نكون ديمقراطيين في سلوكنا، وأن نترجم ذلك عمليا، وأن نسن من القوانين والحيثيات ما يضمن ممارسة الحقوق الديمقراطية كاملة غير منقوصة ولا مقننة، وألا نضع فيتو ضد مواطن، وألا نحجر رأيا أو نصادر قناعة ما لم تضر بمصلحة الوطن العليا ومصالح الشعب الحقيقية في الاستقرار والتقدم والازدهار.

لا شك فى أن الديمقراطية تعتبر المخرج الطبيعى والحقيقى الوحيد

للنأى بإريتريا وشعبها من الحروب الأهلية والانتكاسات، وقد أدرك شعبنا هذه الحقيقة إبان مسيرته النضالية، وتقاطعا مع هذا الإدراك وتلك الرغبة الجماهيرية واستناداً إلي دور الجبهة الشعبية ذاتها كتنظيم إريترى، قاد ملحمة نضال شعبنا إلي أن أنجز الاستقلال. وإن تداول السلطة وبقاء الأصلح هما المخرج الحقيقى الذي يتلاءم ومعاناة الإريتريين الذي ناضلوا من أجل تسديد قيم العدالة والديمقراطية، ولا شك علينا أن نضع الضوابط اللازمة؛ حتى لا تكون الديمقراطية التعددية انفلاتًا فوضويًا لا يعبر عن الذات الإريترية ولا يصون وحدة الشعب وتطوره الاجتماعى، إلا أن هذا لا يعنى أن يستخدم كذريعة لاحتكار السلطة وتقنين الديمقراطية علي شكل جرعات شكلية كما نرى في العديد من دول العالم الثالث.

ومن خلال تتبعنا لعملية سير الإجراءات الخاصة بالدستور الإريترى الذى أجيز مؤخراً، لاحظنا النقاط التالية، وهى مواضيع لها أهميتها بالنسبة للمواطن الإريترى: -

أولاً: عدم الاستجابة لرغبات وآراء الجماهير والتى أكدتها في كثير من اللقاءات والندوات التى أجرتها مفوضية الدستور في الداخل والخارج.

ثانياً: تمييع مسألة اللغة في الدستور، علي الرغم من تأكيد الجماهير في إقرار اللغة العربية والتجرينية كلغتين رسميتين للبلاد بجانب تطوير اللهجات المحلية.

ثالثاً: عدم وضوح إقرار مبدأ التعددية السياسية والديمقراطية في نظام الحكم للدولة الإريترية في المستقبل.

هذا التجاهل واللامبالاة من قبل الحكومة لآراء الجماهير والشعب يدعونا إلي القلق والحيطة لمستقبل بلادنا، حيث تسير الأمور عكس اتجاهات رياح الديمقراطية والتعددية السياسية، والسير نحو الحكم الشمولى الفردى، من خلال انفراد الجبهة الشعبية للعدالة والديمقراطية وحدها فى حكم البلاد. وهذا في اعتقادى في النهاية إن لم يكن في المنظور القريب، سوف يؤدى في المستقبل إلي صراعات سياسية ويمكن أن يتطور الأمر إلي الحروب الأهلية «والله أعلم»، ومهما يكن من الأمر، فإريتريا فى غنى عن هذه الصراعات؛ نظرا لاحتياج البلاد لمعركة البناء والتعمير والتى يجب أن يسهم فيها الجميع بمختلف الاتجاهات السياسية .. وهنا، نحن لسنا فيها النقاط التي يجب مناقشتها والتي لنا وجهة نظر فيها في الدستور، إلا أن هذا الأمر له مكان آخر سوف نبدى فيه ملاحظاتنا في موضوع آخر بالتفصيل فيما بعد.

هذا ما وصلت إليه لإبداء هذه الملاحظات من خلال قراءتي لسير تطورات الأحداث في إريتريا .. وأرجو أن أكون مخطئا وأتمنى أن يكون عكس ما أتوقعه تجنبا للصراعات ومن أجل مصلحة الأمة والشعب؛ ليعم البلاد الأمن والاستقرار والسلام و يتم بناء إريتريا الديمقراطية في المستقبل إن شاء الله.

وهنا، ينبغى علينا التأكيد علي أهمية وضع الضوابط اللازمة حتي لا تكون الديمقراطية بابا لنشر السموم لإريتريا وشعبها، كما أن الإيمان بالديمقراطية في الوقت ذاته يفرض علينا أن نؤمن بحق الجميع في التعبير

عن آرائهم السياسية، بغض النظر عن انتماءاتهم وآرائهم وقناعاتهم السياسية وبعيدا عن «الراديكالية» التنظيمية خاصة وأن هناك بعض الأصوات تنطلق - علي قلتها - بدعوات انصرافية مغلفة تجر إلي الردة الديمقراطية والأنظمة الأحادية، بدعوى أن إريتريا لا تحتمل أكثر من حزب، ومع احترامي مثل هذه الآراء أو الأصوات وإقراري بالمثالب والمشاكل التي صاحبت الديمقراطية الكلاسيكية في أفريقيا، أرى أنه لابد أن تكون الديمقراطية إطاراً وحيداً للخروج بإريتريا من مثالب الديكتاتورية، كما أن نظام الحزب الواحد أو المؤسسة الحزبية الواحدة وإن تقاسمت الأدوار وبدت وكأنها أكثر من حزب حقيقي ومستقل عن الحزب الآخر في رؤاه وبرامجه وأهدافه وخطابه السياسي، وألا يكون الرابط مع الأحزاب الأخري سوي مصلحة الوطن العليا أو المصالح القومية كما أوضحنا في السابق.. ومن المهم جدا أن تجد الأحزاب فرصتها لتؤسس هيكلها وتضع برامجها، وأن تكون الفرصة متاحة لها وبخاصة في الداخل والخارج لعرض برامجها، وأن تكون بالطبع بعيدة عن الطائفية والقبلية والإقليمية. ولا شك في أن شعبنا مؤهل لأن يمارس العمل الديمقراطي ويخوض غمار الصراع السياسي والحضاري، عطفا علي تجربته إبان الفيدرالية ومن مسيرته الطويلة وفي خلال العديد من المؤتمرات والاتحادات النقابية والروابط الفئوية، ووقوف شعبنا علي تجارب كل الثورات ومعظم دول العالم. كل هذا يمكن شعبنا من أن يكون سيدا لمصيره ومستقبله ومكتسبه، من خلال ديمقراطية كاملة من

---

(١) انظر لمزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع كتاب جذور الثقافة العربية في إريتريا

أجل الحفاظ علي مكتسباتنا ولا يمكن الحفاظ علي هذا المكتسب واستقرار البلاد إلا من خلال الديمقراطية الأفقية الحقيقية، التي تتيح المجال لأي مواطن لأن يمارس حقه المشروع بحرية ويشارك في القرار وقيادة الوطن والرقى بالشعب ووضعه علي أعتاب الاستقرار الكامل والرقى والازدهار،وكل هذا لا يتأتى إلا من خلال ديمقراطية حقيقية كاملة تكفل للمواطنين حرية التعبير وإبداء الرأي وتكوين النقابات المهنية والروابط والاتحادات وحقوق الإنسان وحرية الملكية وأن تسود الديمقراطية وبخاصة العدالة الاجتماعية والقضاء علي التفاوت التنموى والثقافى وتشجيع كل ما من شأنه أن يحقق التجاذب الاجتماعى بين فئات الشعب المختلفة، علي ألاً يؤدى كل ذلك أو بعض ذلك إلي الإضرار بمصالح الشعب والوطن وأن يكون القضاء عادلا، وليكون كذلك لابد أن يكون مستقلا ليمارس دوراً رقابياً علي مجمل الأوضاع وأن نركز علي حرية الصحافة والمنتديات، وأن تتاح الفرصة لمختلف الأحزاب لأن تقدم برامجها ورؤاها بحرية تامة ودون تعويق أو تخويف. وهناك عوامل كثيرة تضمن لنا أن نمارس الديمقراطية الكلاسيكية بصورتها الإيجابية في مقدمتها الوعى الوطنى بطبيعة وحقيقة التركيب الاجتماعى والثقافى لشعبنا، كما أن النضال الذي خاضه شعبنا وبمختلف قبائله وطوائفه حقق حراكا اجتماعيا وطنيا قوميا لكل فئات الشعب المختلفة. وألغي المسافات بينها وقضى علي حساسيات الماضى؛ ليحل محل كل ذلك إحساس دافئ بالوطن وسعى جاد حقيقى من أجل صون وحدة الشعب ومصالحه الحقيقية.

وإذا كانت الديمقراطية والعدالة الاجتماعية تؤمنان بالمساواة والتباين

الثقافي والاختلاف الطائفي والحضاري والعرقي، ينبغي علينا إحترام خصوصية الإنسان الإريتري وخصوصية تعدد فئاته ولغاته وثقافاته[1] في إطار مشروع ديمقراطي حضاري، يعترف بحقوق الجميع في تطوير ثقافاتهم والدفاع عن مرتكزاتهم الثقافية وتفاعلاتهم الحضارية. والديمقراطية التي نريدها هي تلك التي يجد فيها كل إريتري نفسه ولا يحس بالتجاهل أو الدونية، وكل ذلك لا يتأتى إلا من خلال الاعتراف حيثيا وعمليا بحق المواطن في الاقتراع الحر والتصويت العادل والمساهمة في كل شئون البلد من القاعدة إلي أعلي قمة الهرم القيادي، وأن تكفل لهذا المواطن حرية الرأي والعدالة والحق في المحاكمات العادلة، في ظل قضاء عادل ومستقل والمساواة الكاملة اللامشروطة أمام القانون.

ومجمل القول، أن مسألة الديمقراطية التعددية الحقيقية هي المخرج الوحيد لنا؛ ليعم الأمن والأمان والاستقرار ولتجنيب البلاد القلاقل والصراعات. وكان يجب علينا أن نراعي الجوانب الثقافية كاللغة عند صياغة الدستور. ووضع الحيثيات الدستورية التي تمكننا من خلق حياة ديمقراطية سليمة ومعافاة، خاصة وأن الأنظمة الأوتوقراطية كما نرى تتهاوي يوما بعد آخر لتحل محلها الأنظمة الديمقراطية الحقيقية، ولم تفلح كل الأنظمة الأتوقراطية أن تطيل عمرها من خلال معالجات سطحية وديمقراطية مقننة ومنفوصة .. بل إن رياح الديمقراطية حولت تلك الأنظمة إلى مجرد غبار في التاريخ.

---

(١) مركز البحوث الأفريقية، مختارات العلوم السياسية الأفريقية ١٩٩١ .

ويجدر بنا هنا أن نشير إلى أننا في عالم فشل الأنظمة الشمولية السلطويه في أفريقيا والعالم الثالث وخاصة في السنوات الأخيرة، وانتصار أفكار الليبرالية / التعددية / المشاركة في صنع القرار. ونهتم هنا بوجه خاص بتلك التي تؤثر علي مجتمعنا أو التي لها صلة بواقعنا الاجتماعى ومن خلال تتبعنا الواقع الأفريقى. والدول ذات الحزب الواحد هي دول استبدادية، تئول أنظمتها إلي الانهيار تحت وطأة الضغوط الداخلية الشديدة[1]، كما حدث في الصومال الشقيق وأماكن أخرى في القارة الأفريقية التي نشاهدها. ومن هنا، فقد تطرقنا في هذا الكتاب كما هو واضح ولو بشكل عابر إلي بعض المبررات عن الديمقراطية في أفريقيا علي وجه عام وإريتريا علي وجه الخصوص، مع الإشارة إلي ما طرح من مبررات عقلانية وعملية تلائم مجتمعنا الإريترى، وقدمت من اعتبارات أخلاقية لأفضلية نظام الحكم الديمقراطى، علي نظم حكم الوصاية والاستبداد.

فالمساواة في الحقوق والواجبات، وحماية حرية الإنسان الذي كرمه الله، وسيادة حكم القانون، كلها قيم غالية لدي شعبنا فهى عزيزة عليهم؛ لإنها تظهر المنهج الديمقراطى باعتباره منهجاً ضرورياً ولا بديل عنه مهما طال الزمن أو قصر، فهي من مستلزمات العصر الحديث. هذا وبحكم تجربة النضال الطويله والتى بدأت منذ ميلاد الثورة الإريترية في أول سبتمبر ١٩٦١ وإلي أن تحررت إريتريا في ٢٤ / ٥ / ١٩٩١، رأيت أن من واجبى أن أتقدم بهذا الكتاب ليسهم في سد بعض الثغرات التي قد

تظهر هنا أو هناك وأكون في الوقت ذاته قد برأت نفسي وأديت بعضا من وصية شهدائنا الذين سقطوا من أجل أن تبقى البلاد حرة كريمة، وينعم أهلها بالأمن والأمان والديمقراطية والتعددية السياسية والعدل والمساواة.

obeikandl.com

الملاحق

obeikandl.com

وثيقة رقم (١)
الكتلة الاستقلالية الاريترية

أن الاحزاب والجمعيات السياسية الآتي ذكرها:

الرابطة الاسلامية الإريترية

حزب الأحرار والتقدم

حزب إريتريا الجديدة

جمعية قدماء العساكر المحاربين الأريترين

جمعية الايطاليين الإريترين

الحزب الوطنى

حزب إريتريا المستقلة

بالنظر

أ ـ لرغبات الشعب الإريتري الرامية إلى الإستقلال الناجز.

ب ـ لحق تقرير المصير المخول للشعوب بمقتضى نظام هيئة الأمم المتحدة.

جـ ـ بما أن الشعب الإريترى بأكمله بدون فرق فى الديانة والجنس واختلاف الأحزاب السياسية يعارض فكرة تقسيم الوطن العزيز اريتريا.

د ـ بالنظر للأتفاق الذى حصل فى دقى محرى يومى ٢٢ و٢٦ يونيو ١٩٤٩ بين جميع ممثلى الأحزاب والجمعيات السياسية الإريترية ويوم ٢٤ يوليو ١٩٤٩ فى اسمرا.

نعلن

نحن الأحزاب السياسية المذكورة أعلاه بأننا قد كونا الكتلة الإستقلالية الإريترية التى يتخلص برنامجها السياسى فيما يأتي:

obeikandl.com

١ ـ احراز الاستقلال الناجز لاريتريا.

٢ ـ تأليف حكومة ديمقراطية.

٣ ـ الاحتفاظ بوحدة الأراضى الإريترية داخل حدودها الجغرافى الحالى.

٤ ـ رفض أى مشروع يرمى إلى تقسيم إريتريا كأقتراح بيفن ـ سفورزا أو ضم أى جزء منها إلى أثيوبيا أو إلى السودان وعلى أى وجه ورفض أى مشروع يرمى إلى ضم إريتريا إلى أى بلد أو حكومة كانت.

سكوتارى الأحزاب:

ابراهيم سلطان على ـ الرابطة الإسلامية

اسمروم ولد قرجيس ـ حزب الأحرازوالتقدم

قرنكثيل براخى ـ حزب إريتريا الجديدة

على ابراهيم ـ جمعية قدماء العساكر المحاربين الإريترين

ميكيلى بوليرا ـ جمعية الإيطاليين الإريترين

أحمد عبدالقادر بشير ـ الحزب الوطنى

عبدالجليل محمد شيخ ـ إريتريا المستقلة

ملحق

جدول رقم (١) بعض المؤشرات الاجتماعية والديمجرافية في إريتريا (عام ١٩٩٢)

بيـــــان	التقدير
* السكان	
ـ عدد السكان (مليون نسمة)	٣,٠ ـ ٣,٥
ـ معدل النمو السكانى السنوى (نسبة مئوية)	٢,٧ ـ ٣,٠
ـ سكان الريف (نسبة مئوية)	٧٠ ـ ٨٠
ـ توقع الحياة عند الميلاد (سنوات)	٤٦
ـ معدل الخصوبة الاجمالى (نسبة مئوية)	٦,٨
* الصحة:	
ـ معدل وفيات الأطفال (في الألف)	١٣٥
ـ عدد السكان لكل طبيب (ألف نسمة)	٢٨
ـ عدد السكان لكل سرير (ألف نسمة)	١٠
ـ نسبة السكان الذين تصل إليهم المياه النقية (مئوية)	٨
ـ نسبة السكان الذين يصل إليهم الصرف الصحى (مئوية)	١٤
* التغذية:	
ـ عدد السعرات الحرارية للفرد يوميا	١٧٥٠
* التعليم:	
ـ نسبة السعرات فى التعليم الابتدائى (مئوية)	٤٢
ـ نسبة الأمية للكبار (مئوئة)	١٣
ـ نسبة الأكية للكبار (مئوية)	٨٠
* خطوط التليفونات لكل ألف من السكان	٣٧,٠
* نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى (بسعر التكلفة) دولار أمريكى	١٢٠ ـ ١٥٠

المصدر (Worod Bank (Vol. 1) , P.

obeikandl.com

جدول رقم (٣) الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي
(عام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٤)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤
ـ الزراعة	٢٨,٥	١٣,١	١٩,٠
ـ الصناعة	١٩,٣	٢٠,٧	١٨,١
ـ الصناعات التحويلية	٨,٧	٩,٥	٨,٤
ـ خدمات التوزيع	٣٤,١	٤٣,٢	٤٣,٥
ـ النقل والمواصلات	١٣,٥	١٦,٢	١٣,٤
ـ التجارة	٢٠,٩	٢٧,٠	٣٠,١
ـ الخدمات الأخرى	١٨,١	٢٣,٠	١٩,٣
ـ الناتج المحلي الإجمالي بأسعار التكلفة الجارية	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: تقديرات أولية لصندوق النقد الدولي: IMF, P. 56.

obeikandl.com

جدول رقم (٣) بعض مؤشرات النشاط الاقتصادى للقطاع الصناعى

	عدد المشروعات ١٩٩٤	عدد العاملين ١٩٩٤	الطاقة الإنتاجية (ألف بر)	قيمة الإنتاج (ألف بر)	
				١٩٩٢	١٩٩٣
الصناعات الغذائية	٦	٩٩٠	٨٨,٨	٤٨,٥	٤٨,٤
صناعات المشروعات	٣	٨٤١	٧٩,٤	٥٥,١	٦٥,٥
الدخان والثقاب	٢	٣٨٩	٢١,٠	٢,٠	٣,٦
المنسوجات	٥	٣٧٥٢	٥٤,٧	١٣,٢	١٦,٥
الجلد والأحذية	٥	١٥٥٠	٥٧,١	١٧,٢	٢٨,٢
الصناعات غير المعدنية	٤	٧١١	١٩,٧	١٤,٤	٢٤,٠
الورق والطباعة	٣	٣٤٩	١٠,٤	٩,١	١٧,٧
الصناعات الكيماوية	٥	٨٨٠٠	٨٥,٥	٣٧,٤	٥١,١
الصناعات المعدنية	١٠	١٠٠٢	٢٣,١	١٧,٦	٣٤,٠
المجموع	٤٣	١٠,٤٦٤	٤٣٠,٧	٢١٤,٦	٢٨٩,١

المصدر: نفس مصدر الجدول رقم (٢)، ص ٥٩.

obeikandl.com

جدول رقم (٣) ميزان المدفوعات الإرتوى ٠ مليون دولار أمريكى)
١٩٢ ـ يونيو ١٩٩٤

	١٩٩٢			١٩٩٣			يناير / يونيو ١٩٩٤		
	البر	غير البر	جملة	البر	غير البر	جملة	البر	غير البر	جملة
الميزان التجارى	-٢٨.٥	-٢٧٧.٦	-٢٧٧.١	-١٦.٨	-٢٥٩.٣	-٢٧٦.١	-٦.٠	-١٢٥.٦	-١٣١.٧
- الصادرات	١٤.٣	١.٠	١.٠	-٢٥.٠	١١.١	٣٦.١	١٣.٠	١٤.٥	٢٧.٥
- الواردات	٥٢.٨	٢٧٨.٥	٢٧٨.٥	٤١.٨	٢٧٠.٤	٣١٢.٢	١٩.١	١٤٠٠.٩	١٥٩.٢
- ٥ ميزان الخدمات	٦٥.٢	٧.٦	٧.٦	٥١.٥	٥٠.٢	-١.٢.٠	٢٠.٩	٤.٩	٢٥.٨
صافى التحويلات الخاص	٦.٩	١٧٤.٠	١٧٤.٠	-	٢٠٢.٥	٢٠٢.٥	-	١٥٠.٠	١٥٠.٠
الحساب الجارى									
منا التحويلات الرسمية	٣٣.٦	-٩٦.٠	-٩٦.٠	-٣٤.٧	-٦.٣	٢٨.٤	١٤.٩	٢٩.٣	٤٤.١
حساب رأس المال									
(شاملا التحويلات الرسمية)	٥٨.٩	١٦٧.٧	١٦٧.٧	-	٧٠.٠	٦٩.٩	-	-٤٧.٥	-٤٧.٥
٥٥ الأخطاء والحذوفات	٤٥.٩	٦٢.٨	٦٢.٨	٠.١	٣٦.٨	٣٦.٩	-١٧.٥	٤٧.٣	٦٤.٨
٥٥									
٥٥٥ الميزان الإجمالى	١٨٧.٩	٨.٨	٨.٨	٣٤.٧	١٠٠.٥	١٣٥.٢	-٢.٦	٢٩.٥	٢٦.٨

المصدر: تقديرات أولية لخبراء صندوق النقد الدولى ـ وأعد الجدول من بيانات IMP, P. ٧٦.

جدول رقم (٥) هيكل إيرادات الحكومية المركزية (١٩٩٣ـ١٩٩٤)

					١٩٩٤	
	مليون بر	٪	مليون بر	٪	مليون بر	٪
* الإيرادات الضريبية	٣٠٩,٣	٦١,٨	٥١٦,٣	٥٧,٤	٢٩٥,١	٧١,٠
ـ الضرائب المباشرة	٦٣,٨	١٢,٧	١٧٢,٤	١٩,٢	١٢٧,١	٣٠,٦
ـ الضرائب غير المباشرة المحلية	١٠٩,٢	٢١,٨	١٤٣,٦	١٦,٠	٦٨,٦	١٦,٥
ـ الضرائب على الواردات	١٣١,٦	٢٦,٣	١٥٨,٨	٢٠,٧	٩٠,٠	٢١,٧
ـ ضريبة الصادرات	٤,٧	٠,٩	١٤,٥	١,٦	٩,٤	٢,٣
ـ الإيرادات غير الضريبية	١٩١,٢	٣٨,٢	٣٨٢,٥	٤٢,٦	١٢٠,٦	٢٩,٠
* جملة الإيرادات الحكومية	٥٠٠,٥	١٠٠,٠	٨٩٨,٨	١٠٠,٠	٤١٥,٧	١٠٠,٠

المصدر: تقديرات لخبراء صندوق النقد الدولي، والسنوات المالية تنتهي في آخر ديسمبر، المصدر IMF, P. 66.

الكتلة الاستقلالية الايرترية

ان الاحزاب والجمعيات السياسية الآتي ذكرها
الرابطة الاسلامية الايرترية
حزب الاحرار والتقدم
حزب ايرتريا الجديدة
جمعية قدماء المحاربين الايرتريين
جمعية الايطاليين الايرتريين
الحزب الوطني
حزب ايرتريا المستقلة

بالمنظر

أ) لرغبات الشعب الايرتري الرامية الى الاستقلال التام
ب) لحق تقرير المصير المخول للشعوب بمقتضى نظام هيئة الامم المتحدة
ج) بما ان الشعب الايرتري بأكمله بدون فرق في الديانة والجنس واختلاف الاحزاب السياسية يعارض فكرة تقسيم الوطن العزيز ايرتريا
د) بالنظر للاتفاق الذي حصل في دنت بحري يوم ٢٢ و ٢٦ جويليو ١٩٤٩ بين جميع ممثلي الاحزاب والجمعيات السياسية الايرترية ويوم ٢٤ توليو ١٩٤٩ في اسمرا

نعلن

نحن الاحزاب السياسية المذكورة اعلاه بأننا قد كونا

الكتلة الاستقلالية الايرترية

التي يتلخص برنامجها السياسي فيما يأتي :

١) احراز الاستقلال التام لايرتريا
٢) تأليف حكومة دمقراطية
٣) الاحتفاظ بوحدة الاراضي الايرترية داخل حدودها الحالية
٤) رفض اي مشروع يرمي الى تقسيم ايرتريا كاقتراح بيفن - سفورزا او ضم اي جزء منها الى اثيوبيا او الى السودان وعلى اي وجه رفض اي مشروع يرمي الى ضم ايرتريا الى اي بلد او حكومة كانت .

سكرتاري الاحزاب :

ابراهيم سلطان علي - الرابطة الاسلامية
اسمروم ولدقرجيس - حزب الاحرار والتقدم
قرنكئيل براخي - حزب ايرتريا الجديدة
علي ابراهيم - جمعية قدماء المحاربين الايرتريين
مكيلي بوليرا - جمعية الايطاليين الايرتريين
احمد عبدالقادر بشير - الحزب الوطني
عبدالجليل محمد شيخ - ايرتريا المستقلة

obeikandl.com

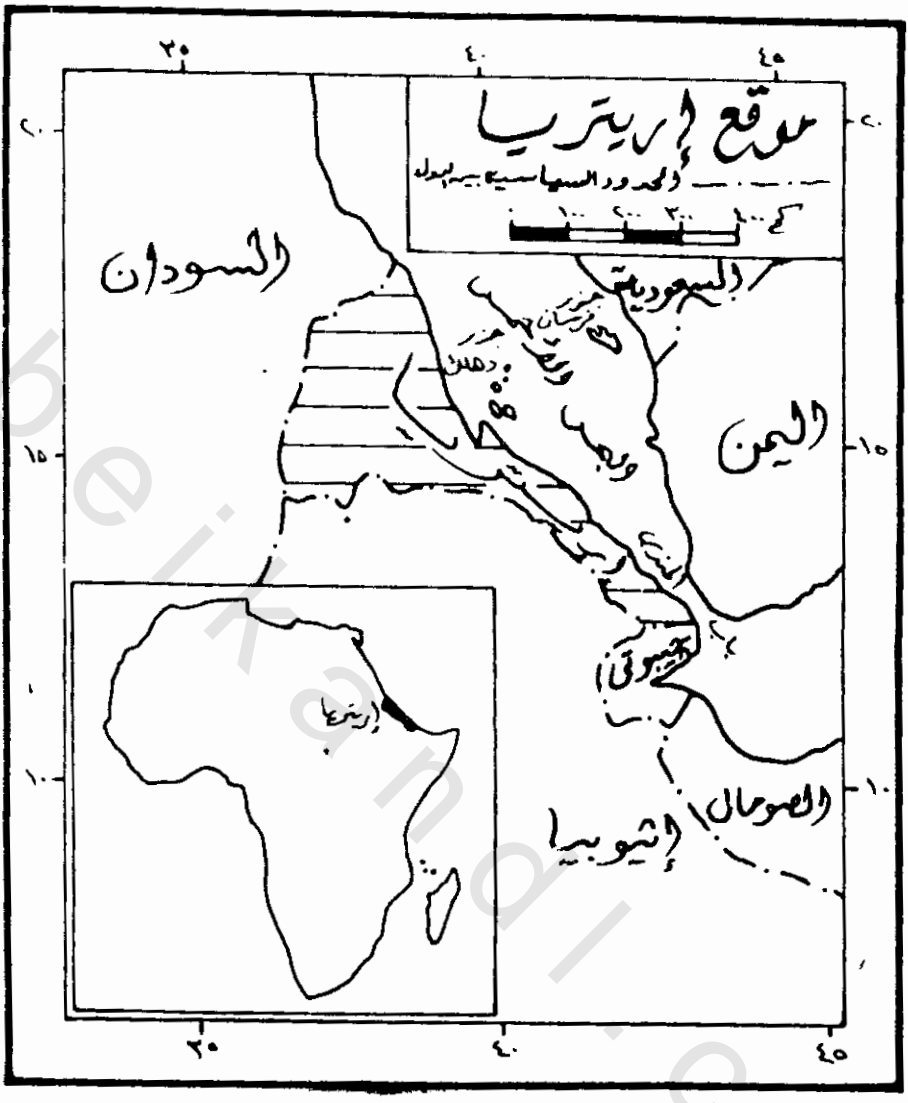
موقع إريتريا
السودان
السعودية
اليمن
جيبوتي
الصومال
إثيوبيا
إريتريا
٣٥
٤٠
٤٥
١٥
١٠

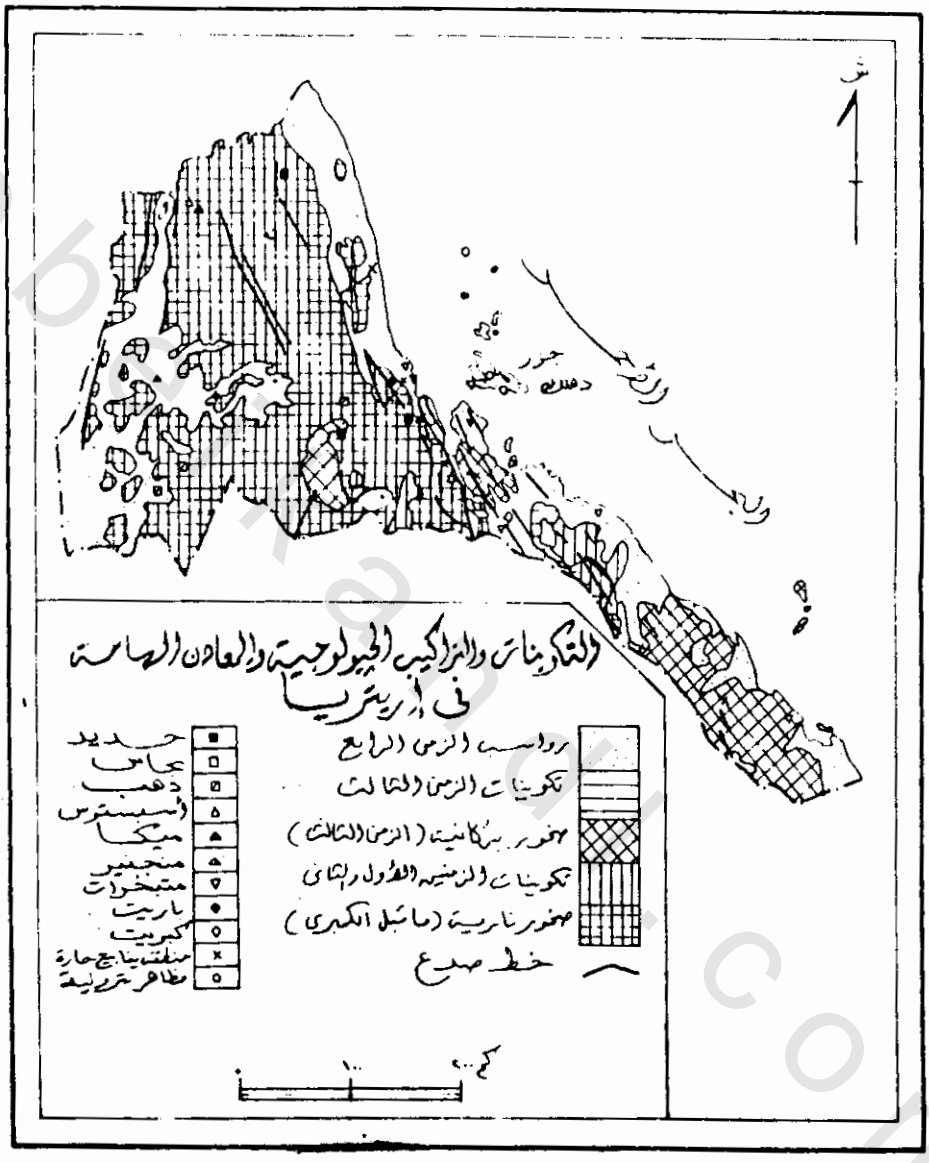
التكوينات والتراكيب الجيولوجية والمعادن الهامة
في إريتريا
رواسب الزمن الرابع
تكوينات الزمن الثالث
صخور بركانية (الزمن الثالث)
تكوينات الزمنية الأول والثاني
صخور نارية (مأسل الكبرى)
خط صدع
حديد
نحاس
ذهب
أسبستوس
ميكا
منجنيز
متبخرات
باريت
كبريت
ينابيع حارة
مظاهر ترسيبية
كم

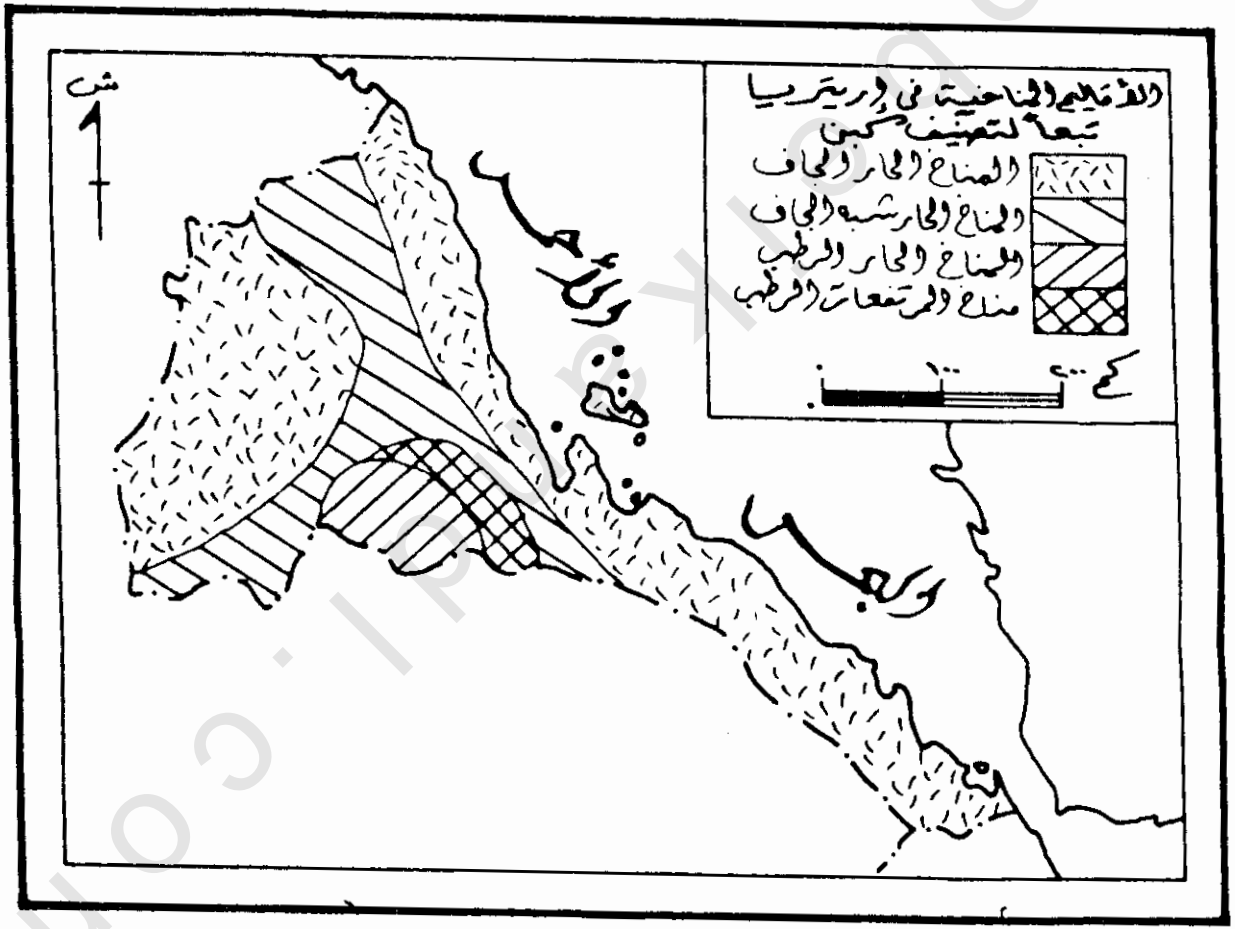
الأقاليم المناخية في إريتريا
تبعاً لتصنيف كبن
المناخ الحار الجاف
المناخ الحار شبه الجاف
المناخ الحار الرطب
مناخ المرتفعات الرطب
كم
١٠٠
ش
البحر الأحمر
خليج فولكر
البحر

شـــكل (٣)

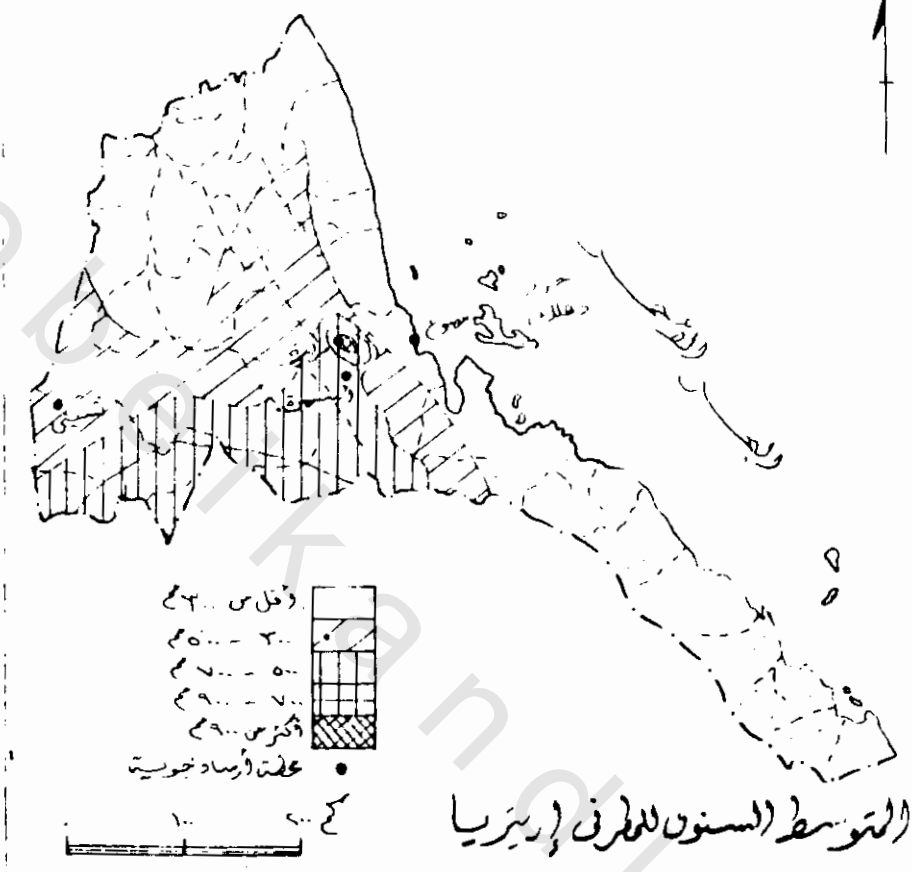

المتوسط السنوى للمطر فى إريتريا

المتوسط الشهرى للحرارة والمطر فى إريتريا

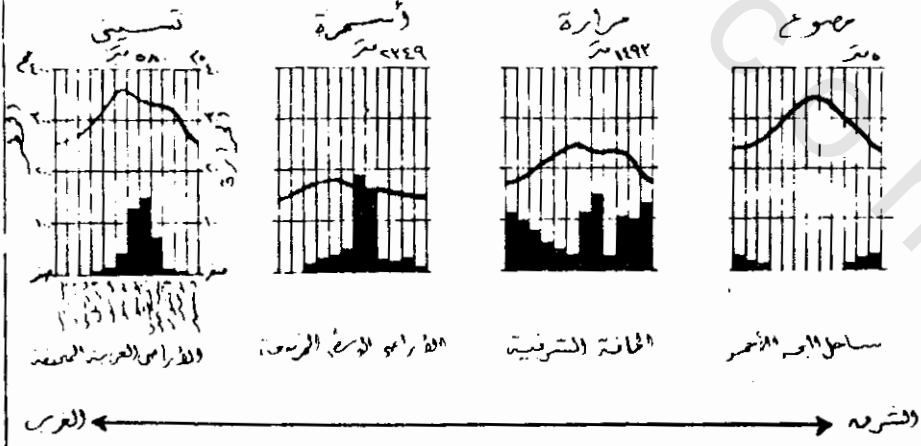

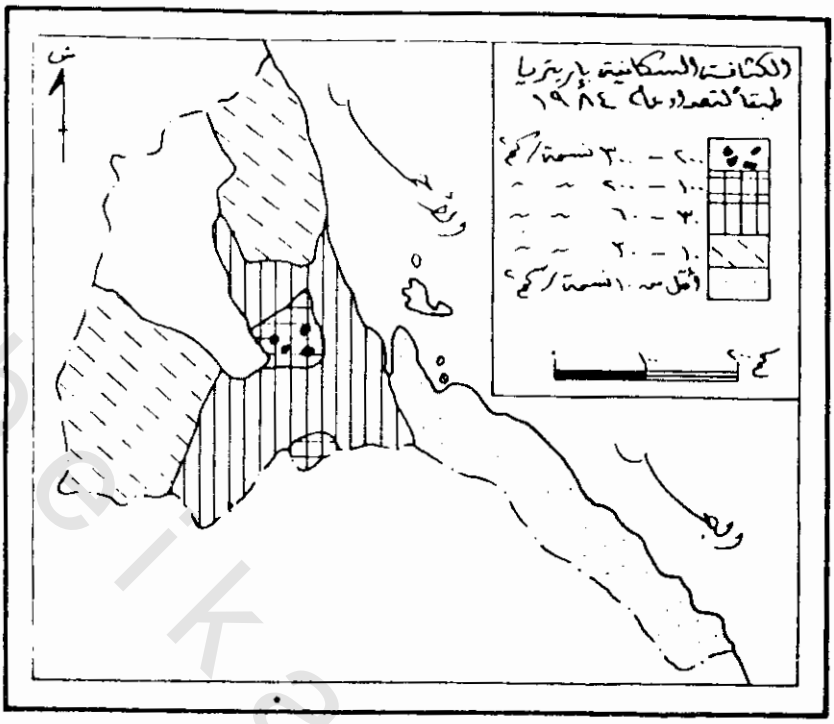
الكثافة السكانية بإريتريا
طبقاً لتعداد عام ١٩٨٤
٢٠٠ - ٣٠٠ نسمة/كم٢
١٠٠ - ٢٠٠
٣٠ - ٦٠
١٠ - ٢٠
أقل من ١٠ نسمة/كم٢
كم٢
ش

شـــكل (٥)

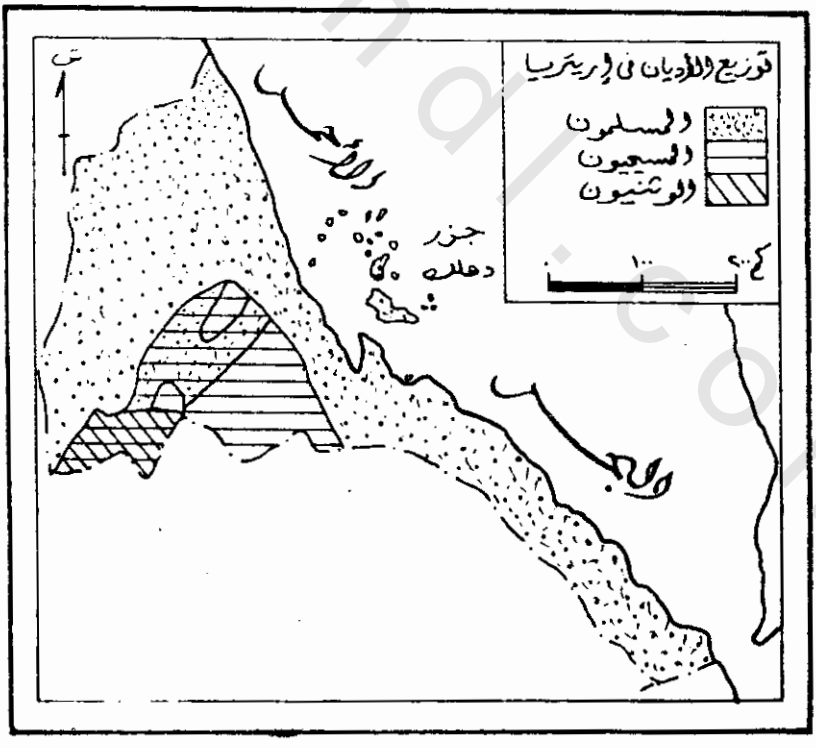
توزيع الأديان في إريتريا
المسلمون
المسيحيون
الوثنيون
كم٢
ش
جزر دهلك

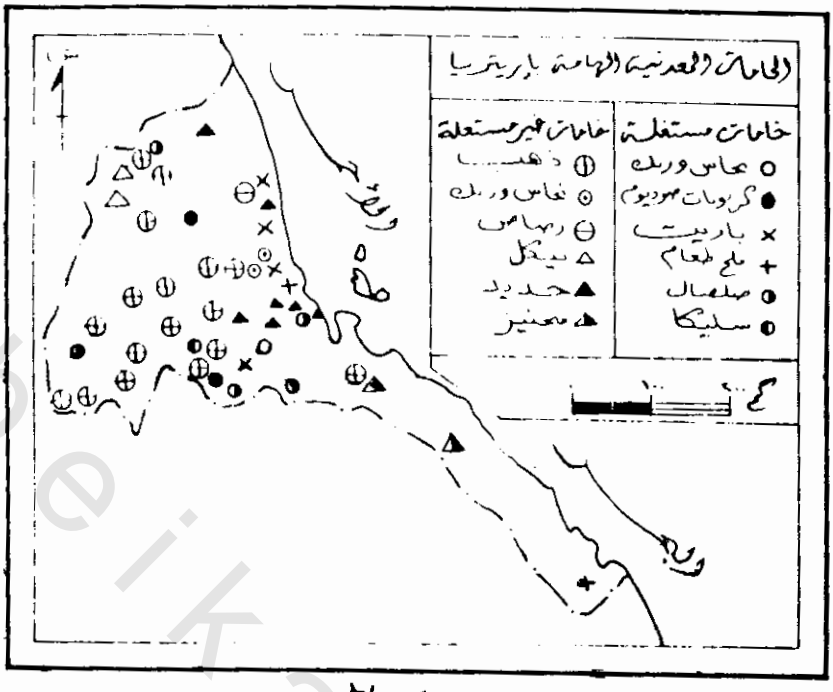

شـــكل (٧)

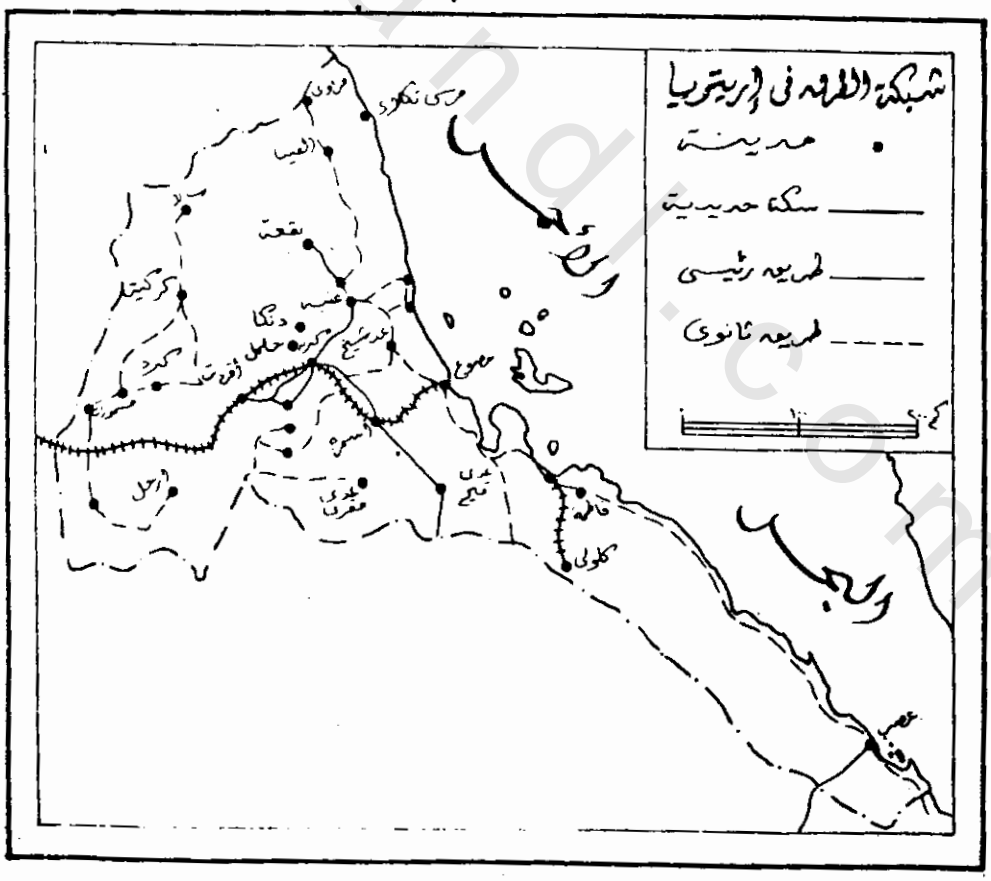

obeikandl.com

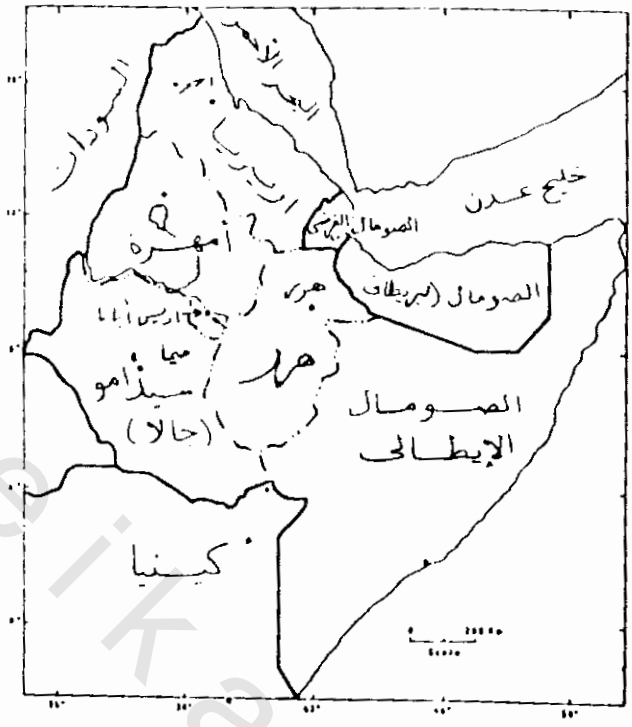

شكل (٩)

شرق أفريقيا الإيطالية (١٩٣٦ ١٩٤١)

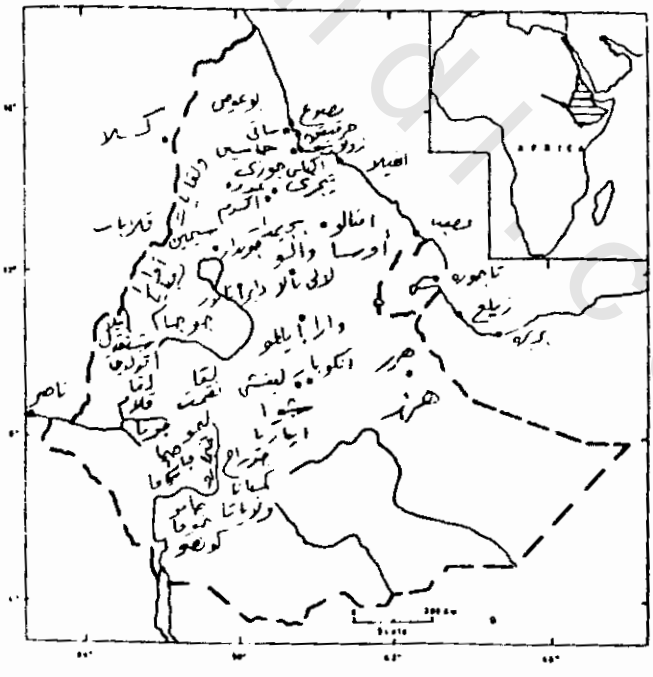

بعض الأماكن ذات الأهمية التاريخية فى القرن الأفريقى

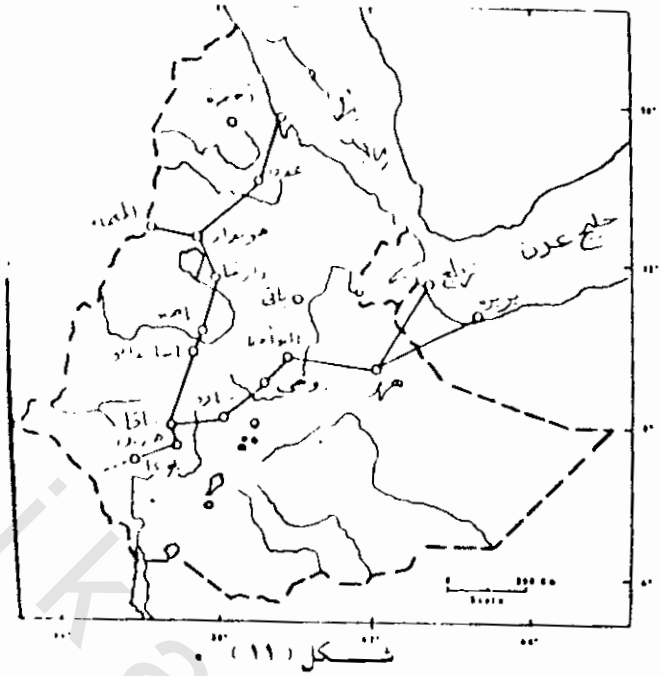

شكل (١١)

طرق التجارة بين الهضبة والبحر الأحمر وخليج عدن

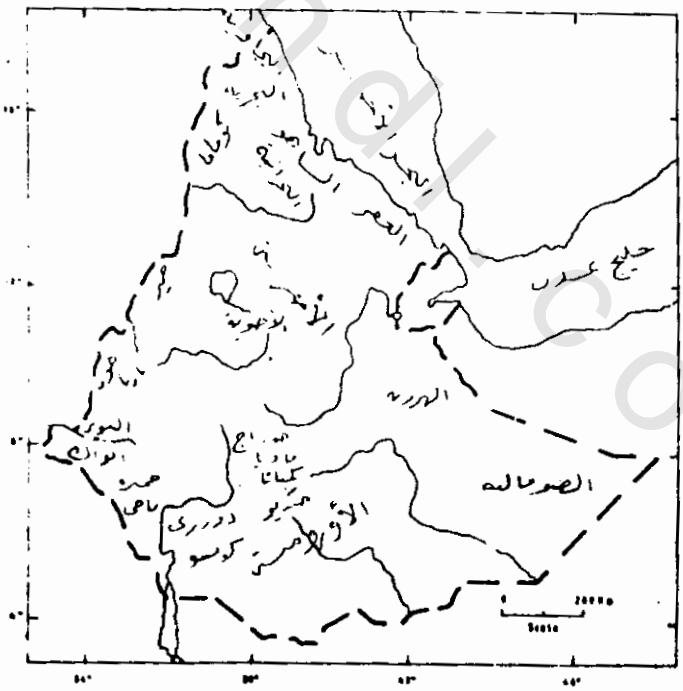

خريطة لغات القرن الأفريقى

قائمة المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم

ثانيا: الحديث

ثالثا: وثائق غير منشورة

رابعا: وثائق منشورة:

١ - وثيقة الكتلة الإستقلالية الإريترية.

خامسا: مصادر عربية:

١ - جبهة التحرير الإريترية : البرنامج المرحلي والتفصيلي.

٢ - جبهة التحرير الإريترية: دائرة الإعلام «إريتريا بركان القرن الأفريقي».

٣ - دولة إريتريا الاتحادية: دراسة موزعة للجماهير الإريترية - إعداد وتقديم بعض النخب الإريترية في جدة كحلول مطروحه للنقاش.

٤ - الصندوق الكويتى للتنمية.

٥ - الطبري: تاريخ الطبري جـ٣ .

٦ - ميزان الحكمة - المحمدية الرأى الشهري.

٧ - الماوردي: أدب الدين والدنيا.

٨ - ابن تيمية - الحسبة.

obeikandl.com

سادساً: مراجع عربية:

١ - أحمد برخت ماح : ماذا يحدث في الصومال ١٩٨٩ .

٢ - أحمد ثابت (دكتور) : التعددية السياسية (دراسة) ١٩٩٠ .

٣ - إسماعيل علي سعد، مقدمة في علم الاجتماع السياسي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ١٩٨٧ .

٤ - بول كسلا تال: المكان والسلطة، ترجمة دكتور عبد الأمير إبراهيم شمس الدين ١٩٩٠.

٥ - تمام همام تمام (دكتور): تطور حركة الجهاد الوطني في الصومال .

٦ - توفيق محمد الشناوي (دكتور) : أعلي مراتب الديمقراطية (الشوري).

٧ - جلال يحيي (دكتور) : مشكلة القرن الأفريقي وقضية شعب الصومال، ١٩٨١ .

٨ - جودت سعيد: مفهوم التغيير ، الطبعة الأولي ١٤١٦ هـ، ١٩٩٥م.

٩ - حسين كفافي (دكتور) المحبه والسلام بين المسيحية والإسلام، الجزء الأول يناير ١٩٩٦ .

١٠ - حورية توفيق مجاهد (دكتورة) مشكلة الحدود بين الصومال وإثيوبيا.

١١ - راشد البراوي (دكتور) الصومال الجديد فلسفة وأمل ١٩٧٣.

١٢ - رجب حراز (دكتور) إريتريا الحديثة ١٥٥٧ - ١٩٤١ القاهرة ١٩٧٤ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

١٣ - س. ف. نايدل: التركيبة السكانية في إريتريا والعناصر والقبائل.

١٤ - سعاد الشرقاوي: النظم السياسية في العالم المعاصر ط٢ - القاهرة، دار النهضة العربية ١٩٨٢ ، جـ١، ص ٤٧٨ .

١٥ - سمير الأمين (دكتور) بعض قضايا المستقبل، تأملات حول تحديات العالم المعاصر، القاهرة ١٩٩١ .

١٦ - سويم العزي (دكتور) : الديكتاتورية والاستبداديه والديمقراطية والعالم الثالث - الطبعة الأولي أكتوبر ١٩٨٧ .

١٧ - سيد علي أحمد فليفل (دكتور): مشكلة أوجادين بين الاحتلال، الحبشى والانتماء العربي والإسلامي ١٨٨٧ - ١٩١٤، مكتبة النهضة المصرية ١٩٨٧.ص ١٧،

١٨ - سيد على أحمد فليفل (دكتور) الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٩٦.

١٩ - صلاح الدين حافظ. صدمة الديمقراطية - الطبعة الأولى ١٩٩٣ .

٢٠ - صلاح الدين حافظ: مسئولية المعارضة ومستقبل الديمقراطية.

٢١ - عبد الرحمن عثمان الطويل: سفير الصومال في الإمارات سابقا، الصومال تاريخ وحضارة. دار الفجر أبو ظبى الطبعة الثانية ١٩٨٨م.

٢٢ - عبد الله إبراهيم ناصف: مدي توازن السلطة مع المسئولية في الدولة الحديثة ، القاهرة دار النهضة العربية ١٩٨١ص ٢٦٢ .

٢٣ - عبد الله العروي: مفهوم الدولة، الطبعة الأولي ١٩٩٣.

٢٤ ـ عبدالملك عودة ـ (دكتور) (محرر) دراسة مسحية شاملة عن إريتريا إعداد معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة ١٩٩٦م.

٢٥ - عبد المنعم المشاط: التنمية السياسية في العالم الثالث، نظريات وقضايا، الإمارات - العين ، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، / ١٩٨٨ ص ٣٠٦.

٨٦ - عثمان خليل: الديمقراطية الإسلامية.

٢٧ - عثمان صالح سبي: جغرافية إريتريا. دار الكنوز الأدبية بيروت ١٩٨٣.

٧٨ - عثمان صالح سبي، جذور الخلافات الإريترية وطرق معالجتها.

٢٩ - عراقي أحمد الشربيني (دكتور) التنمية الاقتصادية في إريتريا (من كتاب إريتريا دراسة مسحية شاملة) إعداد مركز الدراسات العربية. المحرر عبدالملك عودة (دكتور).

٣٠ - عزمي بشارة: مدخل إلي معالجة الديمقراطية وأنماط التدين.

٣١ - علي إسماعيل محمد:الصومال الحركة الوطنية ١٩٩٦.

٣٢ - غازى فيصل: التنمية السياسية فى بلدان العالم الثالث - بغداد - دار الكتب للطباعة والنشر ١٩٩٣ ص ١١٤.

٣٣ - كريم بقرادوفي، وكريم مروة: الوطن الصعب والدولة المستحيلة.

٣٤ - كمال المنوفي: أصول النظم السياسية المقارنة - الكويت، شركة الربيعات للنشر والتوزيع ١٩٨٧ ص ٣٤٠ .

٣٥ - قمر الدين علي قرنبع (دكتور): دور التعليم في الوحدة العربية، بحث ألقي في الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية - بغداد ٣٠ / ٤ / ١٩٧٩ .

٤٦ - فهمي هويدي: الإسلام والديمقراطية. مركز الأهرام للترجمة والنشر القاهرة ١٩٩٣م.

٣٧ - لاري دايموند: النضال من أجل الديمقراطية التعددية في العالم النامي.

٣٨ - محمد عابد الجابري: الديمقراطية وحقوق الإنسان سلسلة الثقافة القومية، قضايا الفكر العربي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٩٤ ص ١٦٤ .

٣٩ - جدلية الدولة بالمغرب : مجموعة من المؤلفين الدار البيضاء ١٩٩٢.

٤٠ - محمد عاشور مهدي: الحدود السياسية وواقع الدولة في أفريقيا.

٤١ - محمد عثمان أبو بكر: تاريخ إريتريا المعاصر أرضاً وشعباً - الطبعة الأولي ١٩٩٤ .

٤٢ - محمد عثمان أبو بكر: جذور الثقافة العربية والتعليم فى إريتريا - الطبعة الأولي ١٩٩٧ .

٤٣ - محمد عثمان علي خير: إريتريا الصراع بين مشروع التجزئة ومشروع الانتماء العربي ١٩٩٤ .

٤٤ - محمد سعيد رمضان البوطي (دكتور) وجودت سعيد: التغيير مفهومه وطرائقه ١٩٩٥ .

٤٥ - محمد المعتصم سيد (دكتور) مهدي الصومال.

٤٦ - محمد وقيد: البعد الديمقراطي ١٩٩٦ - ١٩٩٧.

٤٧ - محمود محمد أبو العينين (دكتور): أفريقيا، التحولات الراهنة في النظام الدولي ومصر وأفريقيا، الجذور التاريخية للمشكلات الأفريقية المعاصرة. «من أعمال الندوة» الهيئة المصرية العامة للكتاب القاهرة ١٩٩٦ .

٤٨ - مركز البحوث والدراسات الأفريقية: مختارات العلوم السياسية الأفريقية ١٩٩١ .

٤٩ - مركز دراسات الوحدة العربية : مجموعة من المؤلفين، حول الديمقراطية - دراسة نقدية - الطبعة الأولي ١٩٩٤.

٥٠ - مشروع الدستور الإريتري المقترح: مقدمه مركز القرن الأفريقي للدراسات والأبحاث «بحث غير منشور».

٥١ - مصر بين الدولة الدينية والمدنية.

٥٢ - مني مكرم عبيد : التجارب الحزبية المصرية.

٥٣ - مومار ديوب، مامادو ديوف: تداول السلطة السياسية وآلياتها في أفريقيا ترجمة: عمر الشافعي ١٩٩٢ .

٥٤ - يحيي الجمل (دكتور): التعددية الحزبية في مصر - منتدي الفكر العربي ٢٨ / ٣ / ١٩٨٩ .

٥٥ - التقرير الإستراتيجي العربي: القرن الأفريقي بين التفكك وإعادة الاندماج، مركز الدراسات الإستراتيجية بالأهرام.

٥٦- صندوق النقد الدولي.

٥٧- جبهة التحرير الإريترية - قوات التحرير الشعبية: موجز تاريخ إريتريا الحديث.

٥٨ - وثيقة الكتلة الإستقلالية الإريترية.

obeikandl.com

سابعاً: المراجع الاجنبية:

1 - Africa South of Sohara op. Cit. Chaudake Rethinking Africa Democracy Journal of Democracy.

2 - Democracy Autonomy Verus control (New Haven pale university press 1982).

3 - George Bush The U. S. A. and Africa the Republican, Record - Election in Africa Report Vol.

4 - Patrick Dumleavy and Rendan Leavy Theories of the State! Rhw Political of Libe ral Democracy.

5 - Raichard Sklar: Democracy in Africa Studies Review.

6 - Richard Sklar "Democracy in Africa Studies Review 26 September December 1983 .

7 - Robert Eatton, Liberal Demcracy in Africa Political Science.

8 - Samuel P. Huntington Jhon, Nelson, No, Eany: Choice (Cambridge MA: Harvard University Press, 1976. P. 3.

9 - Tomy Chapter French African Policy to Wards Change in African Affairs.

10 - World Bank Eritrea! Option and Strategies for growth Vol.

obeikandl.com

ثامناً: الدوريات:

١ - إبراهيم نصر الدين (دكتور): القرن الأفريقي وأهم القضايا المثارة (حلقة نقاش)، المستقبل العربي ببيروت ٤ / ١٩٩٧.

٢ - إجلال رأفت (دكتورة): القرن الأفريقي أهم القضايا المثارة (حلقة نقاشية)، المستقبل العربي - بيروت ٤ / ١٩٩٧.

٣ - أحمد البغدادي (دكتور) مفهوم الثقافة، مجلة علم الفكر، المجلد الرابع والعشرون - العدد الرابع أبريل ١٩٩٦.

٤ - أحمد شوقي الفنجري : كافة المواطن في دولة الإسلام، جريدة الحياة ٢٩ / ١ / ١٩٩٧ - العدد ١٢٣٩٠ .

٥ - أسعد عبد الرحمن: الديمقراطية في مسيرة الكفاح الفلسطيني، المستقبل العربي ١ / ١٩٩٥ .

٦ - أيمن السيد عبد الوهاب: الصومال وتداعيات انهيار الدولة السياسية الدولية «تقرير».

٧ - جلال عبد الله معوض : ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية، مجلة العلوم الاجتماعية السنة ١١ - العدد ١ . مارس ١٩٨٣ ص ١٣٧ - ١٣٨ .

٨ - جلال عبد الله معوض: «الفساد السياسي في الدول النامية» دراسة عربية السنة ٢٣، العدد ٤، فبراير ١٩٨٧ ص ٢٠ .

obeikandl.com

٩ - حبيب معلوف: الديمقراطيات النامية وراء عشرات ثقافاتها الكبيرة جريدة الحياة ١ / ٦ / ١٩٩٧.

١٠ - حسين الحسين : إريتريا ميلاد أمة وتاريخ إسلامي عريق، مجلة منار الإسلام - الكويت غرة المحرم ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م.

١١ - حسين علوان البيج (دكتور) : المشاركة السياسية والعملية السياسية في الدول النامية المستقبل العربي ص ٦٤/ ٩٠، ١٩٩٧ .

١٢ - رعد عبودى بطرس: أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان فى الوطن العربى، المستقبل العربى، السنة ١١٨، العدد ٢٠٦ أبريل ١٩٩٦ ص ٣٠ - ٣٦.

١٣ - رياض حسين قاضي: أزمة الحرية الديمقراطية في وجداننا المعاصر والمداخل الخاطئة - المستقبل العربي ١ / ١٩٨٠ .

١٤ - السعيد إبراهيم البدوي (دكتور) مشكلة التنمية الاقتصادية في أفريقيا ، من أعمال الندوة الهيئة المصرية العامة.

١٥ - سعيد بن سعد العلوي: نشأة وتطور مفهوم المجتمع العربي في الفكر العربي الحديث المستقبل العربي ٤ / ١٩٩٢ .

١٦ - سيد أحمد خليفة: منجستو سجن الإمبراطور بعد وفاته - جريدة الشرق الأوسط.

١٧ - شفيق الحوت: أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية المستقبل العربي ١٢ / ١٩٩٦ .

١٨ - شمس حسين: أفكار لإنقاذ المجتمع المهمش في الصومال - جريدة المجتمع.

١٩ - صادق يلي: أديس أبابا إثيوبيا الجديدة - مجلة العربي - العدد ٤٢٩ أغسطس ١٩٩٤.

٢٠ - طلال عتريس : (دكتور) مركز الدراسات والإعداد للقرن الحادي والعشرين مجلة الكلمة.

٢١ - عبد الإله بلقريز: التعددية السياسية - جريدة الحياة ٣١ / فبراير ١٩٩٦ .

٢٢ - عبد الإله بلقريز: (دكتور) خطاب التوبة، المثقف والاستبدال الثقافي، مجلة الطريق.٢٢ - عبد الله أحمد يوسف : عوائق الحوار الإسلامي - مجلة الكلمة .

٢٣ - عبد الفتاح أنور: المشكلة الصومالية وقفزة علي طريق الحل النهائي - جريدة الأهرام.

٢٤ - عبد العزيز الدوري: العولمة والعرب، المستقبل العربي ٧ / ١٩٩٧.

٢٥ - عبد الغفار رشاد: العملية السياسية، مجلة العلوم الاجتماعية السنة ٨ العدد ١ - أبريل ١٩٨٠ ص ٢٣ .

٢٦ - فؤاد زيدان : القرن الأفريقي، أرض العذاب والإصرار والأمل - جريدة الخليج ٨ / ٦ / ١٩٩١ .

٢٧ - محمد حاج يوسف : في مقابلة مع مجلة المجتمع عن الصومال الكويت ٣ / ٤ / ١٩٩٤ .

٢٨ - محمد سبيل: هل الدولة الديمقراطية ودولة الحق - جريدة الحياة - العدد ١٢٣٩٠ .

٢٩ - محمد سعيد أبو عامود: النخبة السياسية في مصر - دراسة حالة للنخبة الوزارية - المستقبل العربي ٥ / ١٩٩٤ .

٣٠ - محمد عابدالجابرى: نظام القيم في الثقافة العربية - جريدة الشرق الأوسط.

٣١ - محمد محفوظ: الدولة الحديثة والوحدة الوطنية - مجلة الكلمة - بيروت ١٩٩٦ .

٣٢ - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، التقرير الإستراتيجي العربي - القاهرة ١٩٩٤ .

٣٣ - مسارع الراوي (دكتور): تحليل الأنظمة التعليمية من منظور الوحدة العربية، المستقبل العربي ، بيروت العدد ١١٠ . سنة ١٩٨٠م.

٣٤ - مصطفي الفيلالي: حول الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي - مجلة المستقبل العربي، ٩ / ١٩٩٧ ص ٧٨ .

٣٥ - هدى عبودي برطي: أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان في الوطن العربي، المستقبل العربي - السنة ١٨ العدد ٢٦ - أبريل ١٩٩٦ ص ٣ - ٣٦ .

٣٦ - يحيي شريف (دكتور): قصة النزاع الصومالي الإثيوبي - مجلة العربي - الكويت يناير ١٩٧٨ .

تاسعاً: رسائل وبحوث مقالات:

١ - باشا أحمد عبدي: جذور الأزمة الصومالية، بحث منشور في مجلة القرن الأفريقي.

٢ - دراسة في التنمية بالمشاركة دراسة حالة في إثيوبيا، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا.

٣ - سعد الدين إبراهيم (دكتور): أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ١٩٨٤ .

٤ - طارق عبد الواحد: المهدي الصومالي السيد/ محمد عبد الله حسن، بحث غير منشور بمعهد البحوث والدراسات الأفريقية ١٩٩٧ .

٥ - عبد الإله بلقزير (دكتور) : الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي.

٦ - عبد الله نجيب محمد (دكتور): الصراع الثقافي في القرن الأفريقي، بحث ألقي في الندوة الدولية للقرن الأفريقي يناير ١٩٨٥.

«في الأصل ورقة قدمت إلي المؤتمر القومي العربي السابع الذي عقد في الدار البيضاء في المغرب خلال الفترة ١٩ - ٢١ مارس ١٩٩٧».

٧ - غسان سلامة (دكتور): التعددية السياسية في المشرق ورقة مقدمة في المنتدي الفكري، عمان ٢٦ ـ ٢٨/ ٣/ ١٩٨٩.

٨ - منشور الاعلام الخارجى دمشق ١٩٨٢.

٩ - الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية تقرير عن مشروع توسعة محطة كهرباء - بلزا - إريتريا.